وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كليّة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطّالبة :

سيساوي سليمة

إشراف الأستاذ:

نواري علاوة

أعضاء اللّجنة

اسم ولقب الأستاذ	الصّفة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية
د.نواري علاوة	مشرفا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955سكيكدة
د.كعوان سليمان	رئيسًا	أستاذ محاضر (ب)	جامعة 20 أوت 1955سكيكدة
أ.فرطاقي جابر	مناقشا	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 20 أوت 1955سكيكدة

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

".....يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات و الله بما تعملون خبير."

صدق الله العظيم

سورة المجادلة، الآية:11

التشكرات

نحمد الله عز و جل حمدا كثيرا مباركا فيه على توفيقه لإتمام هذا البحث راجين منه عز وجل التوفيق و السداد و الرشاد.

و الصلاة و السلام على اشرف خلق الله

كما اتقدم بالشكر الجزيل و التقدير الى كل من قدم يد المساعدة و ساهم في تذليل الصعوبات طيلة اطوار انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة و اخص بالذكر:

المشرف الدكتور نواري علاوة على توجيهاته و نصائحه القيمة التي مكنتني من اخراج الحث في شكله النهائي، اعترافا و تقديرا لجميل صبره و حسن تواضعه راجين من المولى عز و جل ان يزيده بهما رفعة.

كما اتقدم بالشكر و التقدير الى اعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر الجزيل الى كل الاساتذة على ما قدموه لنا من انوار اضاءت درب مشوارنا الدراسي.

الاهداء

أهدي هذا العمل الى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقهما و قدما لي كل الدعم المادي و المعنوي والدي العزيزين اطال الله عمرهما و ادامهما لي.

الى من زين ايام حياتي و شجعني على اتمام الرسالة زوجي العزيز

الى اختي الغالية و اخوي الكريمين

الى كل الاهل و الاصدقاء و خاصة الذين رافقوني طوال المشوار الدراسي.

الى جميع طلبة ماستر اقتصاد دولي دفعة 2017

و في الاخير اسال الله جل و على ان يجعل عملي هذا خلصا لوجهه الكريم نافعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى عرض سعر الصرف	12
02	منحنى الطلب على سعر الصرف	12
03	محددات الطلب الكلي عند كينز	43

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي(2000-2015)	48
02	تقدير المسار الزمني لمعدلات نمو سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (2000-2015)	50
03	تقدير المسار الزمني لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2000-2015)	51
04	تقدير المسار الزمني لرصيد الميزان التجاري النسبي في الجزائر (2000-2015)	52

فهرس المحتويات

تشكرات	
الإهداء	
قائمة الجداول	
فهرس المحتويات	
مقدمة	
سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.	
الفصل الأول: المرتكزات النظرية لسعر الصرف.	**01**
المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف.	**03**
المطلب الأول: تعريف سعر الصرف.	**03**
المطلب الثاني: أنواع ونظم سعر الصرف.	**05**
المطلب الثالث: أهداف وخصائص سعر الصرف.	**10**
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.	**12**
المطلب الأول: تأثير حركة منحى طلب ومنحى عرض العملة على سعر الصرف.	**12**
المطلب الثاني: تأثير معدلات الفائدة على سعر الصرف.	**13**
المطلب الثالث: بعض العوامل الأخرى المؤثرة في سعر الصرف.	**14**
المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.	**15**
المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.	**15**
المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة.	**18**
المطلب الثالث: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف.	**19**
خلاصة	**22**
مدخل للنمو الاقتصادي	
تمهيد	24
المبحث الأول: النمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به.	**25**
المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.	**25**
المطلب الثاني: أنواع النمو وقياسه.	**28**
المطلب الثالث: أهمية النمو وخصائصه.	**30**

المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي وعناصره.	**32**
المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي.	**32**
المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.	**33**
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.	**35**
المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية.	**35**
المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية	**39**
المطلب الثالث: نظريات أخرى للنمو الاقتصادي.	**40**
خلاصة الفصل.	**44**
علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي في الجزائر	
المبحث الأول: تطورات سعر الصرف وبرنامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر	**47**
المطلب الأول: واقع الصرفي في الجزائر	**47**
المطلب الثاني: الوضعية الإقتصادية للجزائر خلال الفترة 2000-2015	**49**
المبحث الثاني: تقدير تطور المسارات الزمنية لسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والرصيد النسبي للميزان التجاري في الجزائر	**50**
المطلب الأول: تقدير المسار الزمني لسعر الصرف خلال الفترة 2000-2015	**50**
المطلب الثاني: تقدير المسار الزمني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	**51**
المطلب الثالث: تقدير المسار الزمني لرصيد الميزان التجاري النسبي في الجزائر	**51**
المبحث الثالث: نمذجة قياسية لأثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2015	**53**
خلاصة.	**57**
خاتمة	**59**
قائمة المراجع	**61**

مقدمة

مقدمة

يعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية و المالية التي عبر عن جودة الأداء الاقتصادي لأية دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أو من الدول المتخلفة ،كما يعتبر سعر الصرف متغيراً اقتصاديا شديد الحساسية نظرا للمؤشرات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها ، لاسيما أمام إتساع دورة التجارة الخارجية وتطور أسواق المالية الدولية ولقد أصبح تركيز لاقتصاديين المعاصرين و المختصين في المالية الدولية ينصب على دراسة أنظمة أسعار الصرف وكذا العوامل التي تتحكم في تحديدها، وهذا كله يهدف إلى تهدئة الأسواق المضطربة والوصول إلى تراكم كافٍ من احتياطات الصرف الأجنبي لبلوغ أسواق رأس المال الدولية.

عرفت الجزائر مشاكل عويصة في ميزان المدفوعات الخارجية وتوازناتها الاقتصادية الكلية لأسباب عديدة أهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي ، ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق الدولية وتذبذب أسعار الصرف إضافة إلى ضعف الإنتاج و الإفراط في الإصدار النقدي ، وأمام هذا الوضع وفي اطار التغيرات الدولية واتجاهها نحو العولمة ، قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية ، لاسيما أن هيكل الاقتصاد الجزائري مرتبط بالعالم الخارجي من حيث واردات الإنتاج و الاستهلاك من جهة ومن حيث الصادرات المتمثلة بنسبة عالية جدا في موارد منجميه و طاقوية من جهة أخرى التعاملات لخارجية وأداة هامة تربط الاقتصاد الداخلي بالعالم الخارجي.

اذا ما تأملنا في الوظائف الحديثة لسعر الصرف ، نستطيع أن ندرك مدى مساهمته في تحقيق أهداف اقتصادية بالغة الأهمية للوصول بالاقتصاد الى حالة الاستقرار وتصحيح الاختلالات الخارجية التي

يتعرض لها هذا الاقتصاد، وذلك من خلال التأثير على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى ضوء هذا العرض فإن محاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على سعر صرف الدينار. الجزائري يستلزم استخدام طرق كمية تساعد في معرفة مسار سعر الصرف وكذا مساهمة كل متغير في تحديده ومن بين تلك الطرق النماذج القياسية تعتمد على التصورات النظرية في تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية متخذة في ذلك اللغة الرياضية لصياغة النموذج على شكل معادلات تبسيط العلاقة بين هذه المتغيرات ،ولهذا تعتبر النماذج القياسية الاقتصادية وسيلة قياسية تحليلية لدراسة الأوضاع الاقتصادية خاصة في حالة المتغيرات الاقتصادية المتداخلة و المترابطة فيما بينها .

مشكلة البحث :

- ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و من أجل حصر جوانب الموضوع يمكن طرح التساؤلات التالية:

التساؤلات الفرعية:

- ما هي محددات سعر الصرف؟
- ما هي محددات النمو الاقتصادي؟
- هل هناك علاقة معنوية احصائية بين تقلبات سعر الصرف و النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- هناك العديد من العوامل المؤثرة في سعر صرف العملة.
- هناك محددات كمية و اخرى كيفية للنمو الاقتصادي.
- توجد علاقة عكسية معنوية احصائية بين تقلبات سعر الصرف و النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة (2000-2015).

أهمية الدراسة:

نظرا لما يمر به العالم في الوقت الراهن من تطور تكنولوجي في مختلف المجالات، زاد الاهتمام بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية و على الخصوص بسعر الصرف، باعتباره أداة رئيسية في التبادل و الجسر الرابط بين اقتصاديات دول العالم. و بالتالي تكمن أهمية البحث في إبراز أهمية و دور سعر الصرف في النمو الاقتصادي، و كذا تأثيره على الناتج الداخلي الخام و على الميزان التجاري النسبي في الجزائر.

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في التعرف على المحددات أو العوامل المؤثرة على سعر الصرف و النمو الاقتصادي، كما اعتمدت الدراسة الكشف من خلال دراسة قياسية عن طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

دوافع و مبررات الدراسة:

يعود اختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية و المتمثلة في الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي و الاقتصاد النقدي و كذلك تماشي الموضوع مع التخصص.

أما الأسباب الموضوعية فتتمثل في كون سعر الصرف الجسر الرابط بين اقتصاديات دول العالم، و أن تحقيق النمو هو هدف مشترك في جميع الدول، و هو أحد مؤشرات التوازن الاقتصادي الأساسية، و من ثم جاءت محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين سعر الصرف كمتغير مستقل و النمو الاقتصادي كمتغير تابع.

منهج الدراسة:

لإثبات او نفي أو نفي صحة فرضيات الدراسة، استندت هذه الدراسة إلى مزيج من المناهج منها: المنهج التاريخي و المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، فضلا عن المنهج الكمي أو القياسي من خلال إعداد معادلات الاتجاه الزمني العام لمتغيرات الدراسة و اعداد نموذج الانحدار الخطي المتعدد، استخدم في تقدير معلماته البرنامج الإحصائي spss.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: و هي الدراسة التي قام بها بربري محمد أمين، 2010، بعنوان "الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–" و هي أطروحة دكتوراه تهتم بدراسة مدى مساهمة نظام صرف الدينار الجزائري في التأثير على النمو الاقتصادي، و النتيجة التي توصل إليها هي وجود ارتباط ضعيف جدا بين نظام صرف الدينار الجزائري و مستوى النمو الاقتصادي في تلك الفترة.

الدراسة الثانية: و هي الدراسة التي قامت بها دحماني نور الهدى و هي أطروحة دكتوراه تهتم بدراسة العلاقة السببية بين سوق الأوراق المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999-2011)، و قد خلصت إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سوق الأوراق المالية و النمو الاقتصادي.

الدراسة الثالثة: و هي الدراسة التي قام بها بن قدور علي،2012، بعنوان "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)" و هي أطروحة دكتوراه تهتم بدراسة مدى مساهمة سعر الصرف الحقيقي التوازني في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية، و النتيجة التي توصل إليها أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر أدت إلى حدوث عدم توازن كبير خلال فترة الدراسة.

خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول المرتكزات النظرية لسعر الصرف و قد تضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول عموميات حول سعر الصرف، المبحث الثاني تم فيه التعرف على العوامل المؤثرة في سعر الصرف، و المبحث الثالث خصص لدراسة النظريات المفسرة لسعر الصرف.

أما الفصل الثاني خصص لدراسة النمو الاقتصادي و قد تضمن ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول للمفاهيم الأساسية المرتبطة بالنمو الاقتصادي، و المبحث الثاني تناول محددات النمو الاقتصادي و عناصره، و المبحث الثالث نظريات النمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث تناول علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي في الجزائر و قد تضمن ثلاث مباحث، تناول المبحث الاول تطور سعر الصرف و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-2014)، أما المبحثين الثاني و الثالث فقد خصصا لتقدير المسارات الزمنية لسعر الصرف و الناتج المحلي الاجمالي و الرصيد النسبي للميزان التجاري في الجزائر و النمذجة القياسية لسعر صرف الدينار الجزائري.

الفصل الأول

سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول: المرتكزات النظرية لسعر الصرف.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف.

المطلب الثاني: أنواع ونظم سعر الصرف.

المطلب الثالث: أهداف وخصائص سعر الصرف.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

المطلب الأول: تأثير حركة منحى طلب ومنحى عرض العملة على سعر الصرف.

المطلب الثاني: تأثير معدلات الفائدة على سعر الصرف.

المطلب الثالث: بعض العوامل الأخرى المؤثرة في سعر الصرف.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.

المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة.

المطلب الثالث: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف.

خلاصة

تمهيد:

التبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم إلا بالنقود، فتستخدم كل دولة عملتها الوطنية في إجراء التبادلات التي تتم داخل حدودها، ونظرا لأن العملة الوطنية لكل دولة لا تقبل أساسا في المبادلات الدولية، وبالتالي يتطلب هذا النوع من المبادلات المقارنة بين عملتين على الأقل لتحديد السعر الذي يبنى عليه التعامل، ويطلق عليه اسم "سعر الصرف"، يتم على أساسه تسوية كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين.

فاتخاذ العملة كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة، أمر يساهم بشكل كبير في تسريع وتسهيل أداء المعاملات الاقتصادية والتجارية التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين المحليين والعالم الخارجي، وقصد تحديد سعر الصرف المعادل لكل عملة ولتبادل العملات فيما بينها لابد من وجود مكان يضمن سيرورة هذه المعاملات التي تشكل طرفي العرض والطلب على العملة الوطنية.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف.

لقد اهتمت جميع الدول وخاصة المتقدمة منها بسعر الصرف ومنحه العناية الفائقة نظرا لاعتباره مرآة عاكسة لوضعية الأداء الاقتصادي للبلد.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف.

1. تعريف سعر الصرف:

يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين، فمن الزاوية الأولى يعرّف سعر الصرف بأنه: "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي"، ومن الزاوية الثانية ينظر إلى سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية"[1]. أوبمعنى أدق فإن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى[2]. من خلال هذا يتم التركيز على آلية العرض والطلب وذلك باعتبار إحدى العملتين سلعة والثانية ثمنا لها، كما يمكن القول بأن سعر الصرف هو "ثمن العملة المحلية بالنسبة لعملات مختلف الدول"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول: سعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، حيث سعر الصرف يتحدد في سوق الصرف عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية.

---

[1] سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2005، ص15.

[2] محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2004، ص17.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الاولى،2016، ص19.

2.الأسباب التي تدعو إلى تحويل العملات:

هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى تحويل العملات منها:[1]

❖ **المعاملات التجارية:**

يؤدي قيام التعامل التجاري بين الأفراد في الدول المختلفة إلى ظهور الصادرات والواردات من السلع المختلفة بالنسبة لكل دولة، وعندما يقوم المصدرون والمستوردون بتصدير واستيراد السلع من وإلى الخارج يصبح لهم حق المطالبة بعملات أجنبية بقيمة هذه السلع، وهم لا يسعون للحصول على العملات الأجنبية في حد ذاتها وإنما لأنه يمكن تحويلها في سوق الصرف إلى عملات محلية على أساس سعر الصرف السائد ذلك أن العملات الأجنبية غير مقبولة في المعاملات الداخلية.

❖ **الاستثمارات الأجنبية:**

يؤدي قيام الاستثمارات الأجنبية في بلد ما إلى زيادة في الطلب على عملة هذا البلد من أجل الإنفاق الاستثماري بها، كذلك يؤدي بيع هذه الاستثمارات داخل هذا البلد إلى زيادة في الطلب على العملات الأجنبية.

❖ **دفع الفوائد والأرباح:**

تتحول الأموال من دولة إلى أخرى وذلك لدفع قيمة الديون وأرباح السندات حسب الاتفاق بين الدائن في الدولة والمدين في دولة أخرى. فعلى سبيل المثال في حالة استدانة الحكومة الجزائرية من الحكومة الأمريكية أصبح لزاما علينا أن نشتري بعملتنا الوطنية دولارات أمريكية لدفع فوائد هذا القرض إلى الحكومة الأمريكية.

❖ **المساعدات الأجنبية:**

كثيرا ما تقدم إحدى الدول الغنية مساعدات مادية لبعض الدول المتخلفة وفي هذه الحالة تحول عملة الدولة الأولى إلى الدولة الثانية.

❖ **نفقات السفر والسياحة:**

يستلزم السفر والإقامة في دول أجنبية الحصول على العملات الأجنبية لتسيير الإنفاق على هذه المستلزمات.

❖ **بعض الأسباب الأخرى:**

كذلك من بين أسباب تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية:

- ✓ نفقات الشحن والتأمين وغيرها من مختلف خدمات النقل.

[1] أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 82.

- ✓ نفقات التعليم الخاصة بالمبعوثين من الطلاب إلى دولة أجنبية.
- ✓ كذلك الهدايا النقدية، ونفقات الجيوش والمتقاعدين المقيمين في دولة أجنبية و غيرها.

المطلب الثاني: أنواع ونظم سعر الصرف.

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقات بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف أشكالا عديدة منها مدلولها، وبالتالي استعمالها الخاص.

1.أنواع سعر الصرف:

1.1.أسعار الصرف النظرية:

هذا النوع من أسعار الصرف لا يتحدد مباشرة عن طريق آليات السوق كما هو الحال في سعر الصرف العاجل وسعر الصرف الآجل، ونميز بين:

1.1.1. سعر الصرف الاسمي:

يمثل سعر الصرف المعلن من قبل الجهاز المصرفي بشكل يومي، وبالتالي يعبر عن الوجه النقدي لسعر الصرف، فهو يمثل مقياسا لقيمة العملة التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر. ويتم تحديده لعملة ما تبعا للطلب عليها وعرضها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة. و بالتالي فهو يمثل سعر العملة الأجنبية بدلالة عملة محلية، أي سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين[1].

يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وهذه المتغيرات قد تكون تدهورا أو تحسنا، كما يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحنى اتجاهيا مغايرا لمستواه الحالي في الأجل الطويل وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة تبعا لظروف العرض والطلب.

ويمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات على مستوى مستقل لسعر الصرف الاسمي إما عن طريق التدخل (بيع أو شراء العملات) في سوق الصرف، أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي من خلال مؤسسة رسمية (البنك المركزي) وبسعر محدد قانونيا[2].

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] بن قدور علي، دراسة قياسية في سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013، ص15.

❖ **سعر صرف رسمي:** أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية

❖ **سعر الصرف الموازي:** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت بنفس العملة في نفس البلد.

2.1.1.سعر الصرف الحقيقي:

وفي الواقع لا يهم الأعوان الاقتصاديين مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحتويه من قوة شرائية، أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية، وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي، ومن ثم يأخذ سعر الصرف الاسمي بنسب التضخم ويمكن حساب سعر الصرف الحقيقي من خلال المعادلة التالية:

$Re= (P^t/ P^d)\ E$ .....[1]

E : سعر الصرف الاسمي.

P^t: مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية.

P^d: مستوى الأسعار المحلية[1].

ونشير إلى أنه كلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض. وتعديل سعر الصرف الاسمي بمعدلات التضخم ينتج عنه مؤشر حقيقي على القوة الشرائية لأسعار صرف العملات (أي العدد الحقيقي من السلع و الخدمات الاجنبية الممكن شراؤها بوحدة واحدة من النقد المحلي المحلي).

3.1.1. سعر الصرف الفعلي:

يعبر عن المؤشر الذي يقيس مستوى التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مستوى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى، ويوضح التغير في هذا المؤشر زيادة أو انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل مجموعة العملات الأخرى، حيث تختلف قيمة سعر الصرف الفعلي باختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، البلدان المتعامل معها، الأوزان المعتمدة في تكوين السلة[2]. وينقسم إلى:

❖ **سعر الصرف الفعلي الاسمي:**عبارة عن مؤشر يقيس فروقات أسعار الصرف للبلد المعني مقارنة بمجموعة من الشركاء.

[1] – سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية، 2015 ،الجزائر، ص137–138.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 25

❖ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:**هو المعدل المرجح بمؤشرات أسعار الصرف الحقيقية بين البلد المعني و مجموعة من الشركاء التجاريين.

4.1.1. سعر الصرف المتوازن:

يقصد به ذلك السعر الذي يسود عندما تتساوى الكمية المعروضة من عملة ما مع المطلوب منها بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية. وبالتالي هو السعر الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، وبذلك نجد أنه مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة ويكون متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، فيتوقف سعر الصرف التوازني على بعض المتغيرات النقدية منها: معدل نمو الدخل الوطني، معدل التغير النسبي في المعروض النقدي، معدل التغيير في سعر الفائدة(وهي ربا من منظور إسلامي) اتجاه الطلب على النقود[1].

1.2.أسعار الصرف السوقية:

1.1.2.سعر الصرف العاجل:

يعرف سعر الصرف العاجل بأنه السعر المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال، حيث تتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفورية، أي أن العملية سيتم تسويتها في أقل من يومين من تاريخ إبرام عقد الصفقة.

2.1.2.سعر الصرف الآجل:

هو السعر الذي يحدد في نفس تاريخ عقد الصفقة من أجل شراء أو بيع العملات في وقت لاحق. أو هو السعر الذي تتم على أساسه عقد صفقة لبيع أو شراء كمية محددة من عملة ما مقابل عملة أخرى بحيث يتم التسليم في تاريخ آجل محدد ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير[2].

2. أنواع أنظمة سعر الصرف

1.2.نظام سعر الصرف الثابت:

وفقا لهذا النظام تكون مركزية القرار الاقتصادي والنقدي لفائدة البلد الرائد، بالرغم من عملية التثبيت جدّ مقيدة ومتعبة، إذ أنه وكنتيجة لفائض الطلب على العملة الأجنبية قد يسمح لسعر الصرف بالزيادة عن السعر الرسمي المحدد، فيحدث تخفيض لصرف العملة المحلية. لذا تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] طباش جمال وآخرون، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، إذ أن العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية تكون محددة إداريا وليس على مستوى السوق، وطالما أن تلك العلاقة تتم على مستوى البنوك، وأنه لا يوجد إلا عملة واحدة تسعر على مستوى أسواق الصرف، فإن احتياطات سعر الصرف توضع تحت تصرف البنك المركزي للعملة القوية. وعلى الرغم من سهولة تطبيقه الظاهرية إلا أن أهدافه وطموحاته الاقتصادية جدّ معقدة ومتشابكة، فهو يتضمن أن العملة القوية (التي تحظى بتسعير في سوق الصرف) يجب أن تتحمل العجز المتوقع عند البلد الشريك، وباعتبار أن هذا الأخير قد أصبح محميا من أخطار تقلبات الصرف فإن للبلد المحور الحق في النظر إلى ما يخص العوامل التي من شأنها الضرر بالحسابات الخارجية لشركائه (مثل ارتفاع الأسعار، الزيادة في حجم النقود المتداولة، عجز داخلي)[1].

مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت:

- ✓ توفر إطار مستقل للمبادلات التجارية الدولية وتشجيعها، وبالتالي استقرار نسبي للمعاملات الاقتصادية واستقرار الأسعار يجعل المصدر والمستورد على علم بوقت منح أو الحصول على المبلغ الذي يتحصل عليه المصدر أة يدفعه المستورد عند نهاية مدة القرض، وهذا يؤدي إلى توزيع أمثل للموارد وبالتالي انتشار الثقة بين المتعاملين في البلد وبقية العالم.
- ✓ إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدد بإنتاج الذهب، وبتالي لا تكون إمكانية للانحدار نحو التضخم، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي، وهو أصعب ما يمكن تحققه حاليا.
- ✓ يجعل العملة قابلة للتحويل واستقرار سعر تعادلها، مما يزيد الثقة فيها وهذا الارتباط بعملة أجنبية أو بسلة من العملات التي تتمتع بنوع من الاستقرار، ويؤدي إلى زيادة الثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها.

2.2. نظام الصرف المرن (العائم):

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها، و قابليتها للتعديل و تنقسم إلى:

1.2.2.أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة:

تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد، ومثال ذلك آلية النظام النقدي الأوروبي الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال [2.52% – ; 2.52%+] مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.

[1] كبداني سيد أحمد، قاسم محمد فؤاد، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول الـ"MENA" –مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2013/03، ص115.

2.2.2.أنظمة الصرف ذات المرونة القوية (العالية):

و تنقسم إلى:

❖ **أنظمة التعويم المستقل (الحر):**

في هذا المجال يحدد "هيلر" المقاييس الاقتصادية للدول التي قد تسمح لعملاتها بالتعويم المستقل وهي كما يلي: (حجم البلد، درجة الانفتاح، درجة الترابط المالي الدولي، التضخم، نمط التجارة الخارجية). ويطلق على هذا النظام أيضا التعويم النظيف، الذي يعبر عن الشكل النظري لتعويم سعر الصرف، حيث يترك لسوق الصرف تحقيق التوازن التلقائي، كما يعكس غياب مشكل الاحتياطي الرسمي للصرف[1].

❖ **أنظمة التعويم المدار (الموجه):**

تقوم السلطات النقدية والمالية باتخاذ الإجراءات المناسبة للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها، بدلالة مجموعة من المؤشرات منها: احتياطات الصرف، التضخم، تطور السوق الصرف الموازي، مكافحة التضخم.

- **مزايا وعيوب نظام الصرف المرن:**

المزايا:

- ✓ مرونة السياسات النقدية والضريبية.
- ✓ البنوك المركزية ليست بحاجة للاحتفاظ بالاحتياطات لمواجهة تقلبات سعر الصرف.

العيوب:

- ✓ تقلبات أسعار الصرف الكبيرة تؤثر سلبا على التجارة الدولية.
- ✓ الصرف المرن يمكن أن يفرز آثار تضخمية تؤدي إلى عرقلة السياسات النقدية لكل دولة.
- ✓ التقلبات في المدى القصير ترتبط بحركات رؤوس الأموال وتكون كبيرة جدا.
- ✓ عدم استقرار قيمة احتياطات الصرف وما يترتب عنها من خسائر بالنسبة للمديونية الخارجية والتي من شأنها أن تعيق عملية التنمية.

[1] – بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص33.

المطلب الثالث: أهداف و خصائص سعر الصرف

1.أهداف سعر الصرف:

يهدف سعر الصرف إلى:

- **معالجة ظاهرة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات. وعلى المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد له أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.
- **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.
- **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية العاملة المختلفة.
- **تنمية الصناعة المحلية:** يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، مما يشجع الصادرات، كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات، وهذا من شأنه زيادة معادلات النمو الاقتصادي داخل البلد فضلا عن زيادة تدفقات النقد الأجنبي داخل البلد عن طريق التجارة الخارجية والذي يمثل مصدر مهما من مصادر التمويل لعملية التنمية في الدول النامية.

2.خصائص سعر الصرف:

بعد التطرق لسعر الصرف على أنه عملية تتم دوليا بين أعضاء مختلفة أو بين حكومات مختلفة، فهذه العملية تخضع لمعايير وبهذا فسعر الصرف يتصف بخصائص نذكر منها ما يلي:

1.2.التحكيم:

وتعني هذه الخاصية بوجود طرف ثالث في العملية بهدف تحقيق الربح، فمثلا عند تحويل الدينار الجزائري إلى الدرهم المغربي يتم استخدام طرف آخر هو اليورو.

حيث يكون شراء العملة في السوق التي يكون فيها السعر منخفضا وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعا. ويوجد في هذه الخاصية أنواع للتحكيم فيما يتعلق بتبادل العملات ويمكن اختصار هذه الأنواع كما يلي:

- **عمليات التحكيم المباشر:**

هي العملية التي تتولد كنتيجة المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين.

❖ **عمليات التحكيم غير المباشر:**

هذا النوع من الترجيح يظهر بتواجد ثلاث عملات حيث لا تكون إحدى هذه العملات مستعارة مباشرة لدلالة إحدى العملتين الأخرتين لكنها مستعارة بدلالة عملة ثابتة[1]، والمثال التالي يوضح هذا النوع من التحكيم:

نفرض وجود ثلاث عملات: الدولار، الجنيه الإسترليني، الين الياباني.

يتم التعامل بها في كل من نيويورك، لندن وطوكيو، مع افتراض أسعار الصرف السائدة في المراكز المالية الثلاثة هي:

1 جنيه إسترليني = 2 دولار أمريكي = 250 ين ياباني.

1 دولار أمريكي = 130 ين ياباني.

فتكون عملية المراجحة كالتالي:

يباع الجنيه الإسترليني بمقدار دولارين ثم يبادل الدولارين بالين الياباني فيحصل على 260 ين ياباني، وأخيرا يشتري ثانية جنيه إسترليني بمقدار 250 ين، وبذلك يربح 10 ين.

2-1-3 عمليات التحكيم على معدلات الفائدة:

ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين.

2-2 المضاربة:

وتكون من أجل تحقيق الربح، إما على ارتفاع أو انخفاض الأسعار، بحيث يتم تحقيق الربح عن طريق التنبؤ بتغيرات أسعار الصرف من أسعار العملات المختلفة في المستقبل، ويتحقق ذلك في السوق الآجلة.

ومن خلال عملية المضاربة يكون التعرض المباشر لأخطار الصرف.

2-3 التغطية:

تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل، وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن تقلبات في سعر السوق.

حيث يفهم من هذه الخاصية أن على المتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة للحد والتقليل من أخطار الصرف على قيمة عوائدهم بمدفوعاتها بالعملة الصعبة المتأتية من صفقات التجارة الخارجية[(1)].

[1] – بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2013، ص20.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في سعر الصرف

المطلب الأول: تأثير حركة منحنى عرض العملة على سعر الصرف.

يمكننا النظر إلى سعر الصرف كسلعة، ومن المعروف أن سعر السلعة يتحدد بعاملين هما العرض والطلب. وبالتالي يمكننا القول أن سعر الصرف يتوقف على العرض والطلب، والطلب على الصرف الأجنبي يأتي أساسا من المستوردين الذين يحتاجون إلى العملات الأجنبية لاستيراد السلع من الدولة الأخرى.

والعرض يأتي أساسا من المصدرين الذين يحصلون على العملة الأجنبية نظير تصدير سلعتهم إلى الدولة الأخرى، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن طلب وعرض الصرف الأجنبي لا يأتي فقط من جانب المستوردين والمصدرين بل الحقيقة أنه توجد مصادر أخرى إلى جانبهم ومنها البنوك والسلطات النقدية التي تتدخل لشراء أو بيع العملات الأجنبية بقصد الإفادة من فروق الأسعار ونتيجة للمضاربة على الأسعار المستقبلية[2].

جدول العرض:

سعر الصرف	الكمية المعروضة
1	2
3	5
6	10
9	15
0	0

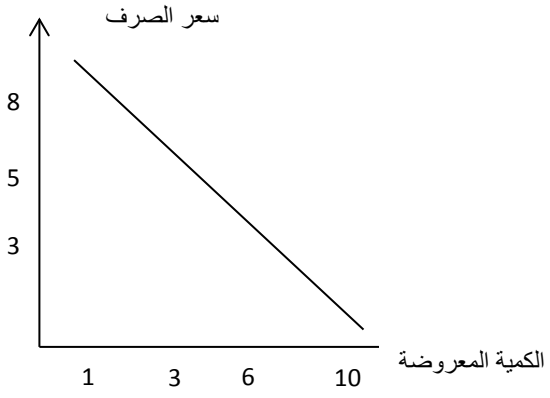

جدول الطلب:

سعر الصرف	الكمية المطلوبة
10	1
8	3
5	6
3	10
0	0
0	0

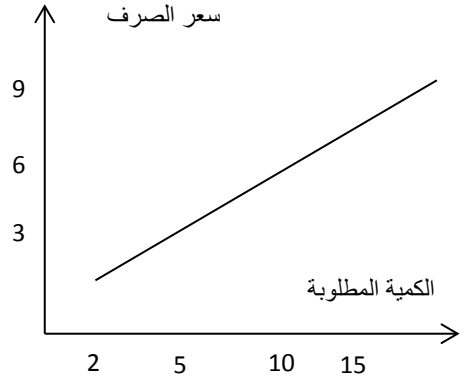

[1] – بغداد زيان، مرجع نفسه، ص21.

[2] – أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص83.

أهم مصادر العرض والطلب للصرف الأجنبي:

يمكن انجاز أهم مصادر الطلب والعرض في ما يلي[1]:

مصادر الطلب على الصرف الأجنبي:

. استيراد السلع أو الاستيرادات المنظورة.

. التحويلات من جانب واحد إلى الخارج.

. استيراد الخدمات أو الاستيرادات غير المنظورة.

. صادرات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل.

. استيرادات الذهب لأغراض نقدية.

مصادر العرض الكلي للصرف الأجنبي (الطلب الكلي للعملة المحلية):

. الصادرات السلعية أو الصادرات المنظورة.

. الصادرات الخدمية أو الصادرات غير المنظورة.

. استيرادات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

المطلب الثاني: تأثير معدلات الفائدة على أسعار الصرف.

سنتناول العلاقة بين معدلات الفائدة وأسعار الصرف، وسيتم ذلك من خلال مجموعة من العناصر:

أ- تأثير فيشر:

تم إطلاق هذه التسمية "تأثير فيشر" لعلاقته بالعالم الاقتصادي إرفينج فيشر الذي أكد على أن معدلات الفائدة الاسمية في كل دولة هي مساوية لمعدل العائد المطلوب مضافا إليه تعويض للتضخم المتوقع، وأن تأثير فيشر يمكن التعبير عنه بالصيغة أدناه:

$$i = r + l\,l$$

حيث أن (i) هو المعدل الاسمي للفائدة.

(r) هو المعدل الحقيقي للفائدة.

(l l) هو المعدل المتوقع للتضخم.

[1] صبحي حسون الساعدي وآخرون، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011، ص89.

ب- تأثير فيشر الدولي:

إن العلاقة بين النسبة المئوية للتغير في سعر الآتي طوال الوقت وبين المفاضلة بين معدلات الفائدة التفاضلية المقارنة في أسواق رأس المال تعرف بمصطلح تأثير فيش الدولي، وقد حدد هذا التأثير بأن سعر الصرف الآتي يجب أن يتغير بمقدار مساو للفرق بين معدلات الفائدة في دولتين، لكن في اتجاه معاكس[1]، ويمكن التعبير عن هذا الطرح بالمعادلة:

$$\frac{S1-S2}{S2} = i\,\$ - i\,¥$$

سعر الفائدة هو ربا من منظور الاقتصاد الإسلامي وله آثار سلبية على مؤشرات التوازن الاقتصادي و بالتالي يجب التخلي عنه، لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم " كل قرض يجر نفعا فهو حرام".

المطلب الثالث: عوامل أخرى مؤثرة في سعر الصرف.

1- رصيد ميزان المدفوعات:

وهو رصيد ميزان العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلبا على العملات الأجنبية وعرضا للعملة المحلية، وبالتالي تدهور قيمة الأخيرة.

2- الكتلة النقدية:

زيادة عرض النقود يؤثر طردا على سعر الصرف، فزيادة كمية النقود في الداخل أكبر من الخارج يساعد على انخفاض سعر الفائدة في الداخل مقارنة بالخارج. وبالتالي زيادة عرض العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمتها بدلالة العملة الأجنبية، أي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية.

3- التضخم المحلي والعالمي:

يؤثر معدل التضخم السائد في دولة ما على سعر صرف عملة هذه الدولة، فعندما يكون معدل التضخم مرتفعا في إحدى الدول، فإن قيمة عملتها تقل مقارنة بعملة أي دولة ذات معدل تضخم أقل وتربط النظرية الاقتصادية بين معدلات التضخم النسبية بين دولتين وبين التغيير في سعر الصرف بين عمليتي هاتي الدولتين، وتفترض هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف بين عمليتي أي دولة تكون مساوية للتغيير في مستويات الأسعار بين هاتين الدولتين أي أن:

[1] - عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار الميسرة، الطبعة 1، 2012، ص124.

سعر الصرف لعملة الدولة A بالنسبة لعملة الدولة B = مستوى الأسعار في الدولة A / مستوى الأسعار في الدولة B.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

هناك العديد من النظريات المفسرة لسعر الصرف من بينها:

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعد من أشهر النظريات في كيفية تحديد سعر الصرف، وتستخدم مفهوم تعادل القوة الشرائية للتنبؤ بالتحركات طويلة الأجل لسعر الصرف وتنسب إلى (جوستاف كاسل 1916)، وتقوم على أساس أن القيمة التوازنية للعملة تتحدد بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، فتركز على وجود علاقة بين تطورات أسعار الصرف والقدرة الشرائية للنقود.

تعتمد هذه النظرية على صيغ مختلفة أشهرها:

أ- **الصيغة المطلقة:** تقوم على أن كل وحدة من العملة المحلية تسمح بالحصول على كمية من السلع والخدمات بنفس المقدار أو الكمية من السلع والخدمات التي نحصل عليها من الخارج بعد تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية[1]، يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

سعر الصرف = مستوى الأسعار المحلية/ مستوى الأسعار الأجنبية.

$$E = \frac{P}{P*}$$

بحيث:

(E) سعر الصرف

(P) مستوى الأسعار المحلية

($P*$) مستوى الأسعار الأجنبية

توضح المعادلة السابقة توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان، بمعنى أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي كالآتي:

$$P= E. P*$$

ب- الصيغة النسبية:

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص43.

تقوم على تحديد ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى، أي أنها تربط بين أسعار الصرف والأرقام القياسية للأسعار النسبية ونتيجة لذلك فإن نظرية تعادل القوة الشرائية تصلح في الأجل الطويل لإعادة التوازن بين النسبة المئوية للتغير في سعر الصرف والنسبة المئوية للتغير في الأرقام القياسية للأسعار.

ويتم استخدام هذه الصيغة لصعوبة تحقيق الصيغة المطلقة، حيث أن هناك قيود على التجارة، أو إذا كانت المعلومات غير كاملة فيما يتعلق بالأسعار في الدولتين. لذلك اعتبرت هذه الصيغة سعر الصرف قيمة اسمية يعتمد على الأسعار، وذلك في حالة استخدام البيانات الحقيقية للأسعار العالمية[1].

ويمكن أن يتم التعبير عن ذلك بـ:

$$E = \frac{\mathrm{P}}{\mathrm{Pf}}$$

حيث أن:

(E): سعر صرف العملة المحلية

(P): الأسعار القياسية المحلية

(Pf): الأسعار القياسية العالمية.

إذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم، فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

سعر الصرف القديم x سعر الصرف الجديد – نسبة تغير سعر الصرف.

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي – نسبة التضخم الأجنبي.

وبالتالي فإن أسعار الصرف في الأجل الطويل تميل أن تتكيف وفقا للقوى الشرائية النسبية لمختلف العملات الوطنية، ونظرا لأن القوى الشرائية الداخلية للعملات الوطنية داخل بلدها تتوقف على المستوى العام للأسعار الذي يتوقف بدوره على عرض النقود والطلب عليها.

الفرضيات التي تقوم عليها النظرية:

تقوم هذه النظرية على عدة فرضيات بسيطة وهي:

. عدم وجود تكاليف نقل وغياب رسوم جمركية بمعنى أن المنتج أو السلعة أو الخدمة تنتقل بين الدول من دون تكاليف ومن دون عوائق تجارية بين الدول.

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، مرجع نفسه، ص44.

. تخص هذه النظرية حركة السلع والخدمات أي الميزان التجاري والتي على أساسها يتحدد سعر الصرف.

. تجانس السلع والخدمات في هذه الدول.

. قوى العرض والطلب تكون متشابهة إلى حد ما بمعنى أن لا تتعرض هذه القوى لاختلالات تؤثر على القوة الشرائية، مثلا حالات الحروب تتعرض القوة الشرائية للتدهور مثل ما حدث في ألمانيا أثناء الحربين العالميتين وباقي الدول التي شاركت في هذه الحروب.

. كذلك تخص هذه النظرية السلع المتاجر بها على أن السلع والخدمات غير المتاجر بها تخضع لمتغيرات داخلية وعوامل منفردة تختلف بين الدول مما يعكس تفاوت أسعارها بين الدول[1].

الانتقادات الموجهة لنظرية تكافؤ القوة الشرائية:

أهمها:

. صعوبة تركيب أرقام قياسية تعبر عن تغير القوة الشرائية تعبيرا دقيقا. فمعظم هذه الأرقام تحتوي على كثير من السلع التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية، وبالتالي لا يكون لأسعارها تأثيرا مباشرا على سعر الصرف.

. من المستحيل عملا معرفة الوقت الذي كان فيه سعر الصرف متوازنا. وهذا يعني استحالة النظر إلى فترة معينة على أنها فترة أساس من الممكن أن نحسب التغيرات التي تحدث في سعر الصرف في الفترات اللاحقة على أساسها.

. لا تخضع تقلبات سعر الصرف لتقلبات الميزان التجاري فقط كما تفترض النظرية، إذ أن النقود الأجنبية تطلب وتعرض أيضا بسبب الاستثمارات الدولية طويلة الأجل أو بسبب حركات رؤوس الأموال الدولية قصيرة الأجل. وكل هذا من شأنه التأثير في سعر الصرف.

. لا يتحدد سعر الصرف على أساس مستويات الأسعار فقط كما تدعي النظرية، ولكن هناك عوامل أخرى غير الأسعار تؤثر في التجارة الدولية، وبالتالي في سعر الصرف، مثل تغير أذواق المستهلكين أو جودة السلع... الخ.

وليس يعني وجود هذه الانتقادات أن النظرية عديمة الجدوى. فمن الناحية العملية، تعتبر فكرة القوة الشرائية من العوامل التي يمكن الاسترشاد بها، خصوصا بعد حدوث اضطرابات نقدية دولية، في معرفة ما إذا كان سعر الصرف السائد يقوم العملة الوطنية في السوق الخارجي تقويما مغالي فيه بالارتفاع أو الانخفاض بالنظر إلى

[1] – سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص141.

نسب التغيير التي تحدث في مستوى الأسعار الداخلية والخارجية. ومن ناحية أخرى، فإن القوة الشرائية الداخلية للعملات المختلفة تعتمد بلا شك أحد العوامل التي تتدخل في تحديد سعر الصرف وبيان تغيراته[1].

المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة.

هذه النظرية تسعى إلى الكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف، في الواقع إن أي اختلاف بين معدلات الفائدة في بلدين اثنين ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، إذ أن الرفع من سعر الخصم في دولة ما، من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة، مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع قيمة عملة هذا البلد، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الخصم.

ففي الربع الأخير من سنة 1960 وبداية 1961 عندما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني قامت بريطانيا في جويلية 1961 باتخاذ إجراءات عدة من بينها الرفع في سعر إعادة الخصم من 5% إلى 7% فنتج عن ذلك تحسن في قيمة الجنيه الاسترليني[2].

كذلك اعتبر الكلاسيك سعر الفائدة ثمنا مقابل الحرمان من السيولة أي أنه يرتبط بالادخار ارتباطا متلازما، أما كينز فاعتبر أن سعر الفائدة لا يرتبط بالادخار وحده وإنما هو ثمن يفضله صاحب رأس المال ليضعه تحت تصرفه إلى أن يستطيع استثماره، من ثم ربط الفائدة بمدى تفضيل السيولة عن الرغبة في الاحتفاظ برؤوس الأموال نقدا للاستثمار ولذلك ربط سعر الفائدة بكمية النقود بحيث كلما زادت النقود هبط سعر الفائدة على الأقل في الأجل القصير.

وعودة إلى لب نظرية كينز لأسعار الفائدة كمحدد لأسعار الصرف فإننا نقصد من خلالها دور سعر الفائدة في الأسواق العالمية في التأثير على وجهة رؤوس الأموال ومن ثم زيادة أو نقصان الطلب على عملات الدول ولهذه القوى (العرض والطلب) على رفع أو خفض سعر الصرف، بمعنى بسيط أن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما مقارنة بدولة محل الاهتمام سيؤدي بالضرورة إلى استثمار رؤوس الأموال في الدولة الأولى ذات سعر الفائدة المرتفع، وهذا نتيجة للعائد الذي سيدرّه معدل الفائدة المرتفع مقارنة بالدولة المحلية، وهذا الانتقال للاستثمار في الأصول الأجنبية يتطلب زيادة الطلب على العملة الأجنبية ومن ثم زيادة سعر صرفها مقارنة بالدولة المحلية

[1] محمود يونس محمد وآخرون، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، (ص289).

[2] بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، –دراسة حالة الجزائر–، جامعة الجزائر –3–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص28.

والعكس صحيح، أما في حالة تساوي فوارق أسعار الفائدة مع فوارق أسعار الصرف فستكون في حالة توازن عامة لأسعار العملات في الأجل القصير[1].

وتقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية:

. تشابه الأصول المالية والأجنبية من حيث المخاطر وأجل الاستحقاق ونضج الأسواق وحجم السيولة فيها.

حرية انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية بتكاليف رخيصة.

. أسعار الفائدة قصيرة الأجل هي متغيرات مستقلة سوق تؤثر على حركة أسعار الصرف في الفترة (T+1) لأجل، وهذا يتغير موازين حجم رؤوس الأموال وتدفقها عبر الأسواق.

و في هذا السياق تجدر الاشارة إلى سعر الفائدة من منظور إسلامي على انه ربا و هو محرم شرعا لقوله تعالى في سورة البقرة الأية 275: "الذِّينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَ أَحَلَّ اللَّهُ البَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَ أَمْرُهُ إِلَى اللهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون."

المطلب الثالث: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف

1.نظرية ميزان المدفوعات:

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها، فرضا إذا كان الرصيد موجب هذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، أما إذا كان الميزان غير موافق فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية.

لقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى، فالأسعار الخارجية للمارك الألماني حينذاك لم تتأثر بالرغم من الزيادة الكبيرة في كمية النقود وسرعة تداولها وارتفاع الأسعار، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الميزان الحسابي كان متعادلا فلم يسمح لألمانيا بزيادة وارداتها عن صادراتها، أي لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.

وهناك استثناء لهذه النظرية كما في حالة ما إذا كان الميزان الحسابي غير موافق ولكن قبل الدائنون تأجيل الحصول على حقوقهم، فسعر الصرف في هذه الحالة لن يتأثر[2].

[1] – سي محمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص148.

[2] – سعيدة شبطاني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص21.

2. نظرية المرونات

طبقا لهذه النظرية، يتحدد سعر الص رف من خلال تدفق العملة في سوق الصرف الأجنبي، ويتركز الاهتمام على رصيد المي ا زن التجاري على اعتبار أن رصيد مي ا زن المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصاد ا رت و الواردات حسب أنصار هذه النظرية، و بالتالي فإن أية تغي ا رت تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثي ا ر على الأسعار النسبية لكل من الصاد ا رت و الواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري في ظل شروط وفروض أساسية نوردها فيما يلي:[1]

فروض نظرية المرونات:

تقوم النظرية على عدة فروض منها:

. يفترض توازنا مبدئيا في المي ا زن التجاري.

. مرونة لانهائية لعرض الصاد ا رت و الواردات.

. ثبات الدخول باعتبارها معطاة.

. ثبات منحنيات الطلب على الصاد ا رت و الطلب على الواردات.

. عدم وجود ردود أفعال للدول الأخرى تؤدي إلى تحييد آثار تغيير سعر الصرف

. المرونات السعرية *هي المتغيرات القادرة على تفسير أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري.

. استقرار سوق الصرف الأجنبي.

وبافتراض وضع التوازن المبدئي للميزان التجاري و توفر الفروض التي يقوم عليها منهج المرونات، فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية سوف يؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادارت و الواردات بحيث تصبح الصادرات أكثر رخصا من جهة نظر المستورد الأجنبي و الواردات أكثر كلفة .مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على الصاد ا رت و انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي يتحسن وضع الميزان التجاري، هذه النتيجة مرهونة بتوافر مجموعة من الشروط و الفروض و التي تغيب واقعيا في الكثير من الحالات.

[1] صالحي فوزية، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، رؤوس الأموال الدولية)- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015)،جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2015، ص ص 45-46.

الانتقادات الموجهة لنظرية المرونات:

يمكن تلخيص أهم الانتقادات فيما يلي:

. يفترض المنهج ثبات كل من الدخل، ثبات منحنيات الطلب على الصادرات و الواردات وهو ما ينافي الواقع.

. يفترض المنهج بأن مرونات عرض الصادرات و الواردات لا نهائية و الأمر يكاد يكون مستحيلا في الواقع، خاصة بالنسبة للدول المتخلفة.

. يفترض المنهج عدم وجود ردود أفعال من جانب الدول الأخرى على سياسة رفع سعر الصرف.

. يهمل المنهج الآثار التضخمية الناتجة عن سياسة سعر الصرف.

وخلاصة يمثل منهج المرونات نموذج التوازن الاقتصادي الجزئي الذي يركز على مدى استجابة الصادرات و الواردات للتغيرات في الأسعار النسبية، و يهمل تأثير كل من الدخل الوطني و تدفقات أ رس المال وسوق النقود.

خلاصة

بعد التعرف على مفهوم سعر الصرف الذي يمثل عدد النقد المحلي مقابل وحدة واحدة من النقد الاجنبي، وكذا تعدد أنظمته، أدى إلى تعدد النظريات المحددة لسعر الصرف، و التي من بينها نظرية تعادل القوة الشرائية و نظرية تعادل معدلات الفائدة و نظرية ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني

مدخل للنمو الاقتصادي

تمهيد

المبحث الأول: النمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به.

المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: أنواع النمو وقياسه.

المطلب الثالث: أهمية النمو وخصائصه.

المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي وعناصره.

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: عناصر النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية.

المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية

المطلب الثالث: نظريات أخرى للنمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من الاهداف الاساسية التي تسعى خلفها الدول، فهو ناتج عن الجهود الاقتصادية المبذولة في المجتمع، اذ انه يمثل احد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، و العامل الاساسي المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الدول.

وكثيرا ما يقترن مصطلح النمو الاقتصادي بمصطلح التنمية الاقتصادية، لدرجة ان البعض لا يفرق بينهما فيعتبرهما مرادفا لبعضهما البعض. لذلك سنتطرق خلال هذا الفصل الى معرفة الفرق الجوهري بينهما والعلاقة الاقتصادية التي تربطهما. حيث قمنا بتقسيمه الى ثلاثة مباحث رئيسية، نتطرق في المبحث الاول الى النمو الاقتصادي و مقوماته و فيه نكشف الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية، اما المبحث الثاني فنتطرق فيه الى أهم محددات النمو الاقتصادي، اما المبحث الثالث فخصص لدراسة اهم نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الاول : النمو الاقتصادي و المفاهيم المرتبطة به

أخذ موضوع التنمية و النمو الاقتصادي حيزا كبيرا من الاهمية في العقود الاخيرة ، سواء على مستوى التنظير الاقتصادي و البحوث العلمية و الاكاديمية، او على مستوى المؤسسات و الهيئات الدولية و الاقليمية ومراكز البحث و في مقدمتها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، او على مستوى السياسات الاقتصادية للدول و توجهاتها، و تأتي هذه الاهمية من الجوانب المهمة التي يغطيها و يعنى بها كل من النمو و التنمية الاقتصادية.

المطلب الاول : مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية

1-مفهوم النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من التعاريف حول النمو الاقتصادي التي اختلف فيها بعض المفكرين و من بين هذه التعاريف ما يلي :

النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الانتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الاجلين القصير و المتوسط[1].

يعرف النمو الاقتصادي بانه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي، و ناتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني و زيادة الانتاج بالنسبة للأفراد، و بالتالي فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرافقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[2].

النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

متوسط الدخل الفردي= الناتج الوطني/عدد السكان

اي انه يشير الى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل المحلي الاجمالي للمجتمع و منه :

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل المحلي الاجمالي-معدل النمو السكاني

و بالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا الا اذا كان معدل نمو الدخل المحلي الاجمالي اكبر من معدل النمو السكاني[3].

[1] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2014، ص 08.

[2] عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص 148.

[3] محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 11.

النمو الاقتصادي هو الزيادة المضطردة في امكانيات الاقتصاد لإنتاج السلع و الخدمات اللازمة للمجتمع معبرا عنه بالزيادة المستمرة في اجمالي الناتج الوطني و الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي الحقيقي[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن ان نشير الى نقطتين توضيحيتين لهذا المفهوم:

النمو الاقتصادي ليس حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي فقط. بل لا بد ان يترتب عنه زيادة في الدخل الحقيقي للأفراد، و بالتالي حتى يتحقق النمو الاقتصادي لا بد ان يفوق معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني.

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي – معدل نمو السكان

النمو هو ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة، و الا فلا يعتبر نمو اقتصادي

2-مفهوم التنمية الاقتصادية:

هناك عدة تعاريف للتنمية منها :

التنمية الاقتصادية هي تغير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في الدخل الحقيقي، وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسين في نوعية الحياة و تغير هيكل الانتاج[2].

التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر و تحقيق العدل والمساواة[3].

عملية يزداد فيها الدخل القومي و دخل الفرد في المتوسط، بالإضافة الى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم[4].

يعرف محمد عبد العزيز عجمية التنمية الاقتصادية بانها تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل، و رفع مستوى الانتاج عن طريق تطوير المهارات و الطاقات البشرية، بالإضافة الى زيادة راس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن، حيث ان التنمية الاقتصادية لا تعد تغييرا في الظواهر الاقتصادية فقط، و انما تتعدى لتشمل جميع المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية فهي تتضمن زيادة الدخل الوطني بالإضافة الى تحسن البيئة الاقتصادية و الاجتماعية و الهيكلية للدولة[5].

[1] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994، ص 07.

[2] دحماني نور الهدى، سوق الأوراق المالية ودوره في النمو الاقتصادي، جامعة عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2015، ص 98.

[3] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2015، ص

[4] حربي محمد عريقات، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1992، ص26.

[5] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 07.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج التعرف الشامل:

التنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدم فيها الدولة كافة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي الذي يؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل القومي و بالتالي الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي.

3-الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

هناك الكثير من الخلط و عدم التفرقة بين مفهومي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و فيما يلي سنتطرق الى اهم الفروق بينهما و العلاقة التي تربطهما :

التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع، بينما النمو الاقتصادي هو تراكم كمي للسلع و الخدمات فقط[1].

النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة و تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين ان التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا و واعيا، اي اجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة[2].

تعمل التنمية الاقتصادية على اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، و هذا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي و على الرغم من ان العديد من الدول قد تحقق معدلات عالية للنمو الاقتصادي و ما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، الا ان معظم تلك الزيادة كثيرا ما ستتأثر بها الطبقة الغنية[3].

[1] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] محمد مدحت مصطفى وآخرون، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص 39.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 42 43.

المطلب الثاني : أنواع النمو وقياسه

1. أنواع النمو الاقتصادي :

يمكن التمييز بين خمسة أنواع من النمو الاقتصادي:

1.1 النمو الطبيعي : و هو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الاقطاع الى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية الى : التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الاولي لراس المال، سيادة الانتاج السلعي بغرض المبادلة، كوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض و فيها طلب.

2.1 النمو العابر او غير المستقر : هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية و انما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث ان تزول و يزول معها النمو الذي احدثته. و يمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة و مواتية في تجارتها الخارجية. و هو يحصل في اطار بنى اجتماعية و ثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من اثار المضاعف[1] و المعجل[2]، و يؤدي في احسن حالاته الى نمو بلا تنمية.

3.1 النمو المخطط : و هو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع و متطلباته. غير ان قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، و بواقعية الخطط المرسومة، و فاعلية التنفيذ و المتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. و هو نمو ذاتي الحركة اذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول الى نمو مضطرد، و بالتالي يتحول الى تنمية اقتصادية[3].

4.1 النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان و بالتالي فان الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع الى المكثف فتبلغ نقطة الانقلاب، وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع[4].

5.1 النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان.

---

[1] المضاعف: هو العدد الذي يجب أن تتضاعف بموجبه الزيادة في الاستثمار للوصول إلى الزيادة في الدخل المترتبة على ذلك، بمعنى الزيادة في الاستثمار سبب، والزيادة المضاعفة في الدخل نتيجة.

[2] المعجّل: يشرح العلاقة العكسية للمضاعف، فهو ينطوي على أن الدخل ذو آثار مضاعفة على الاستثمار صعودا وهبوطا، بمعنى أن الزيادة في الدخل سبب، والزيادة المضاعفة في الاستثمار نتيجة.

[3] محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2009، ص ص 8-9.

[4] إشراق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 65.

2. قياس النمو الاقتصادي:

تعتبر معايير الدخل من بين أهم المعايير التي تستخدم لقياس النمو الاقتصادي، مع الاشارة الى ان ضعف الاجهزة الاحصائية في الدول النامية و صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي و الاتفاق على البنود التي تحسب ضمن اجمالي الناتج القومي و اختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فان عدم ثبات اسعار الصرف الخارجية و اختلاف الاسعار الاسمية عن الاسعار الحقيقية من الامور التي يتعين ان تؤخذ في الحسبان عند تقدير و تقييم تلك المؤشرات[1].

1.1 طريقة الدخل :

1.1.1 الدخل القومي الكلي : يتم قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي و ليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، الا ان هذا المقياس لم يقابل في الاوساط الاقتصادية بالقبول و ذلك لان زيادة الدخل (او نقصه) قد لا تؤدي الى بلوغ نتائج ايجابية (او سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل اكبر، و نقص الدخل القومي لا يعني عدم وجود نمو اقتصادي عند انخفاض عدد السكان[2].

2.1.1 الدخل القومي الكلي المتوقع : يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على اساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي. فقدد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الامكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة اضافة الى ما بلغته من تقدم تقني. في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين ان يؤخذ في عين الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل[3].

3.1.1 معيار متوسط الدخل: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل اكثر المعايير استخداما و اكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، الا ان هناك العديد من المشاكل و الصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على ارقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب ان احصائيات السكان و الدخول غير كاملة و غير دقيقة، كذلك فان عقد المقارنات بين هذه الدول المتخلفة امر مشكوك في صحته و دقته نظرا لاختلاف الأسس و الطرق[4].

[1] دحماني نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع نفسه، ص 88.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع نفسه، ص ص 88-98.

بصفة عامة فانه يتم اعتماد الناتج المحلي الاجمالي كأداة لقياس النمو الاقتصادي، وهو يساوي مجموع الاجور، ريع الارض، الفوائد، امتلاك راس المال، عوائد المستثمرين، دخول المالكين من غير المساهمات في الشركات، الضرائب التجارية غير المباشرة و ارباح الشركات.

الناتج المحلي الاجمالي=الدخل الوطني

2.1 طريقة الانفاق : في هذه الحالة يتساوى الانفاق الكلي مع الناتج المحلي الاجمالي ، اي ان الناتج المحلي الاجمالي سوف يكون مساوي لمجموع الاستهلاك ، الاستثمار و صافي انفاق القطاع الاجنبي عن طريق الصادرات و الواردات.

ان اجمالي الانفاق يتساوى بالضرورة مع اجمالي الدخل ، حيث ان عملية شراء سلع او خدمات معينة يقوم بها طرف معين ، يتولد عنها دخل لطرف اخر هو البائع فيكون هدا الانفاق هو نفسه دخل. و بما ان الانفاق يساوي الدخل و الدخل يساوي الناتج المحلي الاجمالي فإن [1]:

الناتج المحلي الاجمالي=الانفاق الكلي

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

و لدينا الانفاق الكلي:

حيث أن :

Y: الدخل الوطني

C: الاستهلاك

I: الاستثمار الخاص

G: انفاق القطاع الحكومي

(X–M): انفاق القطاع الخارجي

المطلب الثالث : أهمية النمو و خصائصه

1. أهمية النمو الاقتصادي :

تتمثل اهمية النمو الاقتصادي في عدة أمور ندكر منها :

1.1 رفع المستوى المعيشي للسكان : حيث يعمل النمو الاقتصادي على زيادة الاجور الحقيقية الذي يؤدي إلى تخفيض الفقر و تحسين مستويات معيشة الفقراء .

[1] دحماني نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص 115.

2.1 دعم المساواة في الدخل : يؤدي النمو الاقتصادي الى التخفيف من حدة الاختلالات في التوزيع و تخفيف وطأة التوترات التي تنشا على مستوى المجتمع و دلك على اساس ان زيادة الانتاج تتبعها زيادة في توزيع الدخل، فادا كان هناك نمو اقتصادي و اعيد توزيع ما تحقق من زيادة في توزيع الدخل ، تبعا لهدا النمو فانه من الممكن تحجيم التفاوت في دخول الافراد دون الاضطرار الى الهبوط بدخل اي فرد في المجتمع . كما ان فرصة اعادة توزيع الدخل بشكل عادل تكون اكثر احتمالا في دول تعرف نشاطا كبيرا في انتاجيتها

3.1 تحقيق مستوى اكبر في التشغيل : عادة ما يصطحب النمو الاقتصادي بارتفاع في الطلب على قوة العمل، فالدول التي تحقق معدلات معتبرة في النمو الاقتصادي تمتلك فرصا اكبر للتشغيل ، كما يؤثر النمو البطي ايضا على مستوى التشغيل. لدلك نجد العديد من الاقتصاديين و خبراء منظمة العمل الدولية يدعون الى تبني السياسات الرامية الى زيادة معدل النمو الاقتصادي لما ينطوي على دلك من زيادة معدلات الادخار و التراكم الدي يعمل بدوره على زيادة الطلب على العمال[1].

2. خصائص النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي هو مفهوم يتعلق بالدرجة الأولى بالبلدان المتقدمة و التنمية الاقتصادية تتعلق عادة بالبلدان النامية أو تلك التي في طور النمو، حيث أن البلدان النامية قد تحقق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي في بعض السنوات و لكنها لا تصل إلى التنمية الاقتصادية. بالتالي فإن النمو الذي تم تحقيقه في البلدان المتقدمة يقودنا إلى معرفة الأسباب التي كانت وراء هذا النمو، و التي ترجع إلى عوامل اقتصادية و غير اقتصادية على أساس النمو طويل الأجل لهذه البلدان.

قام سيمون كزنتس[2] بتوضيح خصائص النمو الاقتصادي للدول المتقدمة بعد إعطاء تعريفا واضحا للنمو الاقتصادي للدولة، على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.[3]

و من خلال هذا التعريف يمكن استنتاج ما يلي:[4]

- إن استمرارية الزيادة في الإنتاج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي و القدرة على توفير مدى واسع للنضج الاقتصادي.

[1] دحماني نور الهدى، مرجع نفسه، ص 111.

[2] عالم اقتصاد متحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971

[3] دحماني نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص 112

[4] دحماني نور الهدى، مرجع نفسه، ص 112

- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لا بد من وجود تعديلات مؤسسية و إيديولوجية، فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

و تتمثل الخصائص الخاصة بالنمو الاقتصادي حسب كزنتس فيما يلي:

- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
- المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي في الاقتصاد.
- المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي و الاجتماعي.
- ميل اقتصادات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية و المواد الخام.

المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي و عناصره

هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول على الرغم من عدم وجود اية مبادئ او اسس يمكن اعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في اي بلد .

المطلب الاول : محددات النمو الاقتصادي

وتنقسم الى محددات كمية واخرى كيفية .

1. المحددات الكمية للنمو الاقتصادي:

1.1 الرأسمال البشري : ان وجود عنصر المعرفة المتمثل في البث العلمي و التطوير يبرز اثر الرأسمال البشري في تحقيق اعلى العوائد الاستثمارية و بالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي المبني على المعرفة .

2.1 التراكم الخام للأصول الثابتة : يساهم التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين بدرجة كبيرة في تحديد الناتج الداخلي الخام .

3.1 النمو السكاني : يشكل النمو السكاني عقبة امام النمو الاقتصادي ، ادا كانت الزيادة في نسبة النمو السكاني اكبر من نسبة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي .

4.1 التضخم : يؤدي الارتفاع المستمر و لفترة طويلة في اسعار السلع و الخدمات الى التأثير على ميزانية الافراد و انخفاض قدراتهم الشرائية ، و بالتالي تدني المستوى المعيشي.

5.1 الاستهلاك : له تأثير كبير على النمو الاقتصادي ، حيث ان زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي و الدي يشجع على فتح مستثمرات جديدة و استقطاب الاستثمار الاجنبي و بالتالي تكون هناك زيادة في الانتاج لتلبية الطلب الدي يساهم بدوره في زيادة النمو.

6.1 الاستثمار الاجنبي المباشر : يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي من خلال الرفع من مستويات التشغيل ، وتقليص البطالة وعلى تركيبة عوامل الانتاج.وغيرها.

7.1 الانفتاح التجاري : يدل هدا على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي فكلما كان الاقتصاد اكثر انفتاحا زاد حجم المبادلات التجارية .

8.1 أسعار المحروقات : كلما ارتفعت اسعار المحروقات ، ارتفعت ايرادات الدولة و بالتالي القدرة على تمويل المشاريع الاستثمارية .

2. المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي :

1.2 الاستقرار السياسي : غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي الى عدم تشجيع الاستثمار و اعاقة النمو الاقتصادي .

2.2 سياسات البلدان النامية : تعتمد هده البلدان على سياسة التقليد في التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة ، و دلك دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان في عملية التنمية.

3.2 الاستقلال السياسي: ان الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل .

سياسات البلدان المتقدمة : تقوم هده البلدان بغلق اسواقها امام المنتجات الصناعية للبلدان الاقل تطورا منها، لكنها تشجع هجرة الادمغة اليها و استنزاف راس المال البشري الضروري لمرافقة راس المال المادي في عملية النمو، مما يشكل عائقا امام اقتصاديات الدول الاقل تطورا .

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العناصر، اهمها :

1.**الموارد الطبيعية** : وهي ما يمكن استغلاله من الموارد التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة و ما في باطن الارض و المياه و الغابات و غيرها ، مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية و النوعية لهده الموارد ، و يشترط في هدا العامل الاستغلال حيث لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الاهداف الاقتصادية للمجتمعات، حيث ان اي بلد يتمتع بكميات هائلة من اي مورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق ادنى مستويات النمو الاقتصادي ما لم يتم استغلال هدا المورد، و لتلبية هدا الشرط اي الاستغلال يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن انتاجها من هدا المورد.

كما يجب ان تكون كلفة هدا المورد لتحويله الى سلع او خدمات قابلة للاستهلاك اقل من الفوائد التي يمكن جنيها من هدا التحويل.

و يشمل عامل الموارد الطبيعية نوعية و كمية هده الموارد، فالنوعية الرديئة من الموارد لا يمكن تحويلها الى حالات اقتصادية يمكن للمجتمع الاستفادة منها، و تمتاز الموارد الطبيعية في كثير من الاحيان بعدم ثباتها و تغير كمياتها و نوعيتها، حيث يمكن لبعض الموارد ان لا تتجدد و يمكن لبعضها ان يزداد نتيجة تطويرها

وهدا التطوير يحتاج الى توجيه الجهود في وقت ما الى البحث و الدراسة لتطوير الموارد و دلك على حساب التضحية ببعض الموارد و ما ينتج عنها من سلع استهلاكية في المدى القصير في سبيل الوصول لمورد متطور و جديد على المدى البعيد يتيح الوصول لمستويات اعلي على هدا المنحنى[1].

2.الموارد البشرية: يتمثل هذا العامل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما. و لهدا العامل اهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما، حيث يدخل كمكون رئيسي في معادلة تحديد معدل الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر للنمو الاقتصادي، و المعادلة التالية توضح ذلك :

معدل الدخل الحقيقي= الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي/عدد السكان

من المعادلة نلاحظ ان عدد السكان هو المحدد لما يمكن ان يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على مقدار الناتج القومي الاجمالي، فادا ازداد عدد السكان و الدي يمثل القوى البشرية بدرجة لا تتناسب مع مقدار الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي قل الطرف الايسر من المعادلة، و بالتالي قل معدل النمو الاقتصادي، اما ادا بقيت الزيادة في عدد السكان بحدود اقل من الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فان معدل النمو الاقتصادي سيرتفع[2].

3.تراكم رأس المال : يعتبر راس المال من اهم المحددات الاساسية للنمو الاقتصادي، حيث ان زيادة معدلات تراكم راس المال تؤثر ايجابيا على مستوى الطاقة الانتاجية. ان الزيادة في راس المال تعرف بالاستثمار، و ان زيادة فرص الاستثمارات تساهم في زيادة الطاقة الانتاجية ، وهدا يساهم في توفير فرص العمل و بالتالي زيادة الدخول.

يتعلق تراكم راس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الاولي بحجم الادخار اي بحجم الدخل الدي يمكن للمجتمع توفيره وعدم انفاقه على السلع الاستهلاكية، بل يتم توجيهه الى الانفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات و الآلات الانتاجية و البنى التحتية كالطرق، المدارس، المستشفيات، و الجامعات و غيرها. و هدا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الانتاج في الوقت الحاضر و تحويل الدخل المتوفر نتيجة هدا الامتناع الى النشاطات الاستثمارية، اي ان على المجتمع التضحية بجزء من انفاقه لإحداث التكوين و التراكم الرأسمالي المطلوب[3].

4.مستوى التقدم التكنولوجي : ان التقدم التكنولوجي مجموعة من النظم الحديثة و التقنيات المتقدمة التي تهدف الى زيادة كمية الانتاج بنفس الكمية من المدخلات او انتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات اقل من المدخلات.

[1] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)، دار جليس الزمان، عمان، 2010، ص ص 41-42.

[2] دحماني نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-117.

[3] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 44.

بمعنى ان التقدم التكنولوجي يعتبر من اكثر العوامل النوعية اهمية في تحديد معدل النمو الاقتصادي لأي دولة، حيث يعمل على زيادة انتاجية عوامل الانتاج بالاستغلال الامثل لكل عنصر من عناصر الانتاج. حيث حتى وان بقيت عناصر الانتاج على حالها و حدث هناك تقدم تكنولوجي فان دلك سوف يؤدي حتما الى زيادة الانتاج و من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي[1].

5.التخصص و تقسيم العمل : ان مبدا التخصص و تقسيم العمل الدي نادى به ادم سميث مند 1776 يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث ان تقسيم العمل و التخصص فيه يؤدي بالضرورة الى تحسين كمية و نوعية الانتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الانتاج، و هو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الانتاجية للعامل. و الحاجة الى تقسيم العمل ستكون اقل في حالة اقتصادات الدول النامية و ذلك بسبب محدودية حجم الاسواق في هذه الاقتصادات، مما يعني تقليل حجم عمليات الانتاج و لكن الكفاءة في انجاز هذه العمليات ستكون عالية. و بازدياد حجم السوق و التوسع فيه و زيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الانتاج و تقل التكاليف بزيادة حجم الانتاج[2].

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

اهتم العديد من الاقتصاديين عبر مختلف مراحل الفكر الاقتصادي بدراسة النمو الاقتصادي، و ادى ذلك الى ظهور العديد من النظريات التي تختلف في طريقة تحليله.

المطلب الاول : النظرية الكلاسيكية

لقد كانت نظريات النمو و توزيع الدخل بين الاجور و الارباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك امثال، ادم سميث، دافيد ريكاردو، مال توس، و ماركس غيرهم من الاقتصاديين الكلاسيك، و لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة اهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة، بالإضافة الى سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، و الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي. و قبل التطرق الى الافكار الاساسية لنظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية و تقييمها، يجب اولا طرح مختلف افكار رواد هذه المدرسة[3].

1.ادم سميث :

يرى ادم سميث ان اساس النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز اهميته الاساسية في انه يحد من تناقص الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج، كما ان تقسيم العمل يعد شكلا من اشكال الادارة و التنظيم في قيام عملية الانتاج، و هو ما يعتبر عاملا ايجابيا. و يعتبر ادم سميث بان عملية النمو الاقتصادي عملية

[1] دحماني نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[2] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3] مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 55.

تراكمية ، اذ ان تراكم رؤوس الاموال المنتجة و الذي يعتبر كفائض في الانتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، و هو بذلك يعتبر بأن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، و بذلك يدعو ادم سميث الى ترشيد الاستهلاك قصد الابقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار[1].

و حسب سميث فان العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الانتاج تقوم على ثلاثة عوامل رئيسية و المتمثلة في الارض، العمل، رأس المال، حيث تكون دالة الانتاج حسبه كما يلي:

$$Y=f(L,K,N)$$

حيث :

Y: الانتاج

L:العمل

N: الارض

K: راس المال

يرى ادم سميث ان معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الانتاجية الحدية لجميع عوامل الانتاج، و يمكن الوصول اليه باجراء عملية تفاضل دالة الانتاج بالنسبة للزمن كما يلي :

$$\frac{dY}{dt}=\frac{df}{dL}\times\frac{dL}{dt}+\frac{df}{dK}\times\frac{dK}{dt}+\frac{df}{dt}\times\frac{dN}{dt}$$

حيث :

$\frac{dY}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي

$\frac{df}{dL}$: الانتاجية الحدية للعمل

$\frac{df}{dK}$: الانتاجية الحدية لراس المال

$\frac{df}{dN}$: : الانتاجية الحدية للأرض

يشير ادم سميث الى تراكم النمو الاقتصادي بانه نتيجة لقسيم العمل، حيث ترتفع الانتاجية لجميع عوامل الانتاج، و خاصة عند توافر قدر كاف من الطلب و الحجم المناسب من راس المال. و ارتفاع الناتج يزيد من الدخل و يرفع من معدلات نمو السكان مما يزيد من الطلب الاجمالي في السوق[2].

[1] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] ضيف أحمد، مرجع نفسه، ص 17.

2.مفهوم دافيد ريكاردو:

يعتبر دافيد ريكاردو من ابرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، و قد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء و الافكار منها الريع و الاجور و التجارة الخارجية. بنى ريكاردو فكاره على دعامتين اساسيتين هما : نظرية مالتوس للسكان، و قانون تناقص الغلة.

اذ يعتبر ان الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، و الذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و بين السكان من ناحية اخرى. و قد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الارض عاملا محددا للنمو الاقتصادي، حي يرى ان عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة الى الموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية امام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم الخاصة في القطاع الزراعي. وهذا يؤدي الى زيادة الارباح و معدلات التراكم الرأسمالي، و بالتالي يزيد الانتاج و الربح و الطلب على العمل، فترتفع الاجور، فيزيد النمو السكاني، و تشتد المنافسة على الراضي الاكثر خصوبة. و باستمرار النمو السكاني، تستغل جميع الاراضي حتى الاقل خصوبة، هذا ما يؤدي الى نشأة او ظهور قانون تناقص الغلة، و ارتفاع اسعار الغذاء.

هنا يطالب العمال برفع اجورهم، فتنخفض الارباح و التراكم الرأسمالي و يقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، و تتجه الاجور الى الانخفاض حتى تصل الى حد الكفاف و تظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه عملية النمو[1].

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك إلا أن هناك العديد من الأراء و النقاط التي يشتركون فيها بخصوص نظرية النمو الاقتصادي. حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف اسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي و العملية التي تمكن النمو من أن يتحقق. و من أهم أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي:[2]

– اعتقد الكلاسيك ان الانتاج هو دالة لعدد من العوامل و هي : العمل ، و راس المال ، و الموارد الطبيعية التقدم التكنولوجي. و التغير في الانتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في احد هذه العوامل او جميعها. واعتبر الكلاسيك ان الموارد الطبيعية (الاراضي الزراعية) ثابتة و ان بقية العوامل متغيرة. ولهذا فان

[1] دحماني نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص ص 124–125.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 62–63.

عملية الانتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة. لكن صحة التحليل المذكور هي رهن بافتراض ثبات الفن الانتاجي و راس المال المستخدم.

و تبعا لذلك اعتقد الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الانتاجي و عملية تكوين رأس المال (الاستثمار).وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، و أن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، و عليه فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي، حيث أكدوا بأن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، و في نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال، كما يلي:

أ- **تأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان:** إذ يرى الكلاسيك أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور و ذلك بإتجاه الزيادة، و بالتالي زيادة معدل الأجر مما يزيد من حجم السكان.

ب- تأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال: إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (بإفتراض ثبات الفن الانتاجي و ثبات الأرض)، و هذا يعني إرتفاع تكلفة المنتجات الزراعية و من ثم الأجور، و انخفاض الأرباح و الادخار، و بالتالي انخفاض تكوين رأس المال.

و لا شك أن مدى تحقق ما جاءت به النظرية الكلاسيكية هو رهن بتحقيق افتراضاتها، و هي افتراضات غير واقعية حاليا، كافتراض و جود المنافسة التامة و الاستخدام الكامل.

- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، و السبب طبقا إلى ادم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.
- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها ان تعظم الدخل القومي.
- حالة الثبات: إذ أن مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود و الثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، و ذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية و المنافسة فيما بين الرأسماليين.
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية و المؤسسية المواتية للنمو: أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية و المؤسسية المواتية للنمو، و هذه تشمل نظام اجتماعي إداري، حكومة مستقرة، مؤسسات تمويلية منظمة، نظام شرعي قانوني، نظام كفؤ للإنتاج و أوضاع إجتماعية مناسبة.

وخلاصة لذلك فإن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، و أن الأرباح هي المصدر الوحيد للإدخار، و أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات و كذلك الأوضاع الاجتماعية هما شرطان ضروريان للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. و اعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، و من أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

نقد النظرية الكلاسيكية:

بعض الانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية:[1]

- تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الراضي) و العمال و تتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم اسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، و يرجع ذلك إلى الافتراض الكلاسيكي بأن المعارف الفنية من المعطيات و أنها لا تتغير مع الزمن.
- القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو على أن النتيجة الحتمية لتطور رأس المال هي الكساد.
- خطأ النظرة للأجور و الأرباح، في الواقع لم يحدث أن الت الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو الاقتصادي حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت و مستمر كما في حالة نمو الأشجار، و الواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

- لقد نشأت هذه النظرية خلال النصف الثاني من الخمسينات للقرن العشرين، وتميزت هذه الفترة من تاريخ الاقتصاد الرأسمالي بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المتوازن لفترات متفاوتة، وإن اتصف بالطول النسبي

1-فرضيات و أسس النظرية النيوكلاسيكية :

[1] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص73

لقد دفعت السمة الواقعية الجديدة الخاصة بالاقتصاد الرأسمالي إلى التغير في التفكير، وتم استبدال الاتجاه الفكري السابق (نموذج هارود–دومار) والذي ركز على جانب الطلب كعامل حاسم في عملية النمو الاقتصادي، باتجاه فكري جديد يعتمد في جوهره على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو والتنمية .ومن هنا جاءت تسمية هذا الاتجاه بالنيوكلاسيكي إشارة إلى الأفكار الكلاسيكية المعتمدة على جانب العرض في تفسير النمو والتنمية.

لقد احدث النظرية النيوكلاسيكية تعديلات وتغيرات كثيرة على أفكار ومبادئ النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم الأفكار الكلاسيكية المحدثة ما يلي:[1]

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد.
- أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى رأس المال.
- أن حجم السكان و حجم رأس المال ومستوى التقدم التكنولوجي، والتي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي تتحدد بواسطة قوى خارج مجال علم الاقتصاد.
- التركيز على مشكلات الأجل القصير عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على المدى الطويل.
- أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي.

أما بخصوص أفكار النظرية النيوكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي فتتضمن النظرية ثلاثة أفكار رئيسية:

- في الأجل الطويل يتحدد معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل، والمحددة خارج النموذج مثل معدل النمو الطبيعي عند هارود. كما أن معدل النمو الاقتصادي مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار.
- إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، دلك لان معدل دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبا مع معدل نمو السكان.

المطلب الثالث: نظريات أخرى للنمو الاقتصادي

1–نظرية النمو الذاتي:

بالاعتماد على النظرية التقليدية فإنه ليس للاقتصاديات أية خصائص ذاتية يحدث بسببها النمو ويستمر لفترة طويلة، وبالتالي ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه نحو النمو الصفري، وهذا الأمر جعل النظرية النيوكلاسيكية تفشل في إعطاء تفسير مقبول حول تفاوت النمو

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 67

الاقتصادي الذي حدث عبر التاريخ للكثير من دول العالم، التي تباين أداؤها الاقتصادي بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة .كما أن أي زيادة في PIB ومن ثم أي ارتفاع يحدث في متوسطات نصيب الفرد منه في فترات معينة يعتبر غير كاف طالما أنه كان مؤقتا ونتيجة التغيرات التكنولوجية، وبالتالي ما هو إلا توازن قصير الأجل، يجب البحث في المصادر التي تحوّله إلى توازن طويل الأجل، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات التي أرجعت مصادره إلى العوامل الداخلية.

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الإيجابية بين التجارة الد ولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، وتسرّع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتط وير، وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة.[1] .

وقد شرح بول رومر (Paul Romer)(1994) فكرة النمو الذاتي انطلاقًا من مستلزمات المطبخ ومخرجاته .إنها نظريات نمو ذاتي بالمعنى الذي تؤكد فيه أن النمو لا يعتمد إلا على سلوك أو تصرفات أطراف النشاط الاقتصادي ومتغيرات الاقتصاد الكلي.وتعرف نظرية النمو الذاتي2 أيضًا باسم نظرية النمو الداخلي، وهي تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي ل سولو .وهو الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية وليس عن طريق قوى خارج النظام . ونعني به أنه يتعين أن ينمو الناتج بمعدل أسرع من المعدل الذي تحدده العوامل الخارجية لنمو الناتج .ويمكن القول أن وظيفة أي نموذج للنمو الداخلي ببساطة هي أن يمكِّن من إبقاء الناتج الحدي لرأس المال دون انخفاض أسرع من اللازم مع تراكم رأس المال، على عكس النظريات النيوكلاسيكية التي كانت ترى في النمو أنه يتحقق بعوامل خارجية (رأس المال المادي، التكنولوجيا، السكان)، والتي أدت الاختلالات التي نتجت عن أزمة البترول سنة 1973 ، والتي نتج عنها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى عن مواصلة معدلات النمو، إلى تواري شبه تام لها على الأقل فيما يتعلق بالاهتمامات الفكرية .

[1] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية(دراسة تحليلية و قياسية)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2013، ص 52.

[2] تنسب هذه النظرية بصفة أساسية إلى اثنين من رجال الاقتصاد الأمريكيين بجامعة شيكاغو: بول رومر (Paul Romer) 1986 و روبرت لوكاس (Robert Lucas)1988 ، حيث قام رومر بنشر مجموعة من المقالات الهامة التي استخدم فيها لأول مرة مصطلح النمو الذاتي، بينما حجر لوكاس الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1995 نظريات الدورات الاقتصادية ليتفرغ لبحث دور التكوين أو التأهيل في تحقيق النمو.

2- النظرية الكنزية:

لقد استمرت النظرية الكلاسكية لعدة عقود، حيث كانت هذه النظرية مفسرة لمختلف الظواهر الاقتصادية آن ذاك، إلى أن ظهرت مشكلة اقتصادية كبيرة والمتمثلة في الكساد الكبير سنة 1929 ، وعجزت النظرية الكلاسيكية على تفسير ومعالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة والمتمثلة في النظرية الكنزية.

فرضيات وأسس النظرية الكنزية:

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومرتفعا ومنتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين، ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة 1930-1939 والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية .وبذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الثورة الكنزية في نظرية الدخل التي قادها كينز.

يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية، حيث انطلق في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، و أهم ظرف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929، والتي من مظاهرها حدوث كساد في السلع والخدمات (العرض يفوق الطلب) وتوقف العملية الإنتاجية وبالتالي عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات البطالة و انخفاض مستويات الأسعار .ولقد نقد كينز النظرية الكلاسيكية والفرضيات التي قامت عليها في عدة جوانب أهمها:

- ✓ عدم صحة فكرة التشغيل الكامل.
- ✓ عدم صحة فرضية التوازن التلقائي.
- ✓ عدم واقعية فرضيه حيادية الدولة.
- ✓ عدم صحة فرضية مرونة الأجور والأسعار، خصوصا الأجور في اتجاهها التنازلي.
- ✓ عدم صحة قانون ساي للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب.

كما قدم عدة فرضيات أهمها:

- ✓ يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.
- ✓ لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائياً، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة.
- ✓ وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.

✓ الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس.

على اثر الفرضيات السابقة قام كينز ببناء النظرية الكينزية، حيث اعتبر أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض، و حلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لسيرورتها وعليه فإن الأمر يتطلب – حسب كينز –تحديد محددات الطلب الكلي (الوطني)، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة[1]، و قد قدم كينز المخطط التالي الذي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3) : محددات الطلب الكلي عند كينز

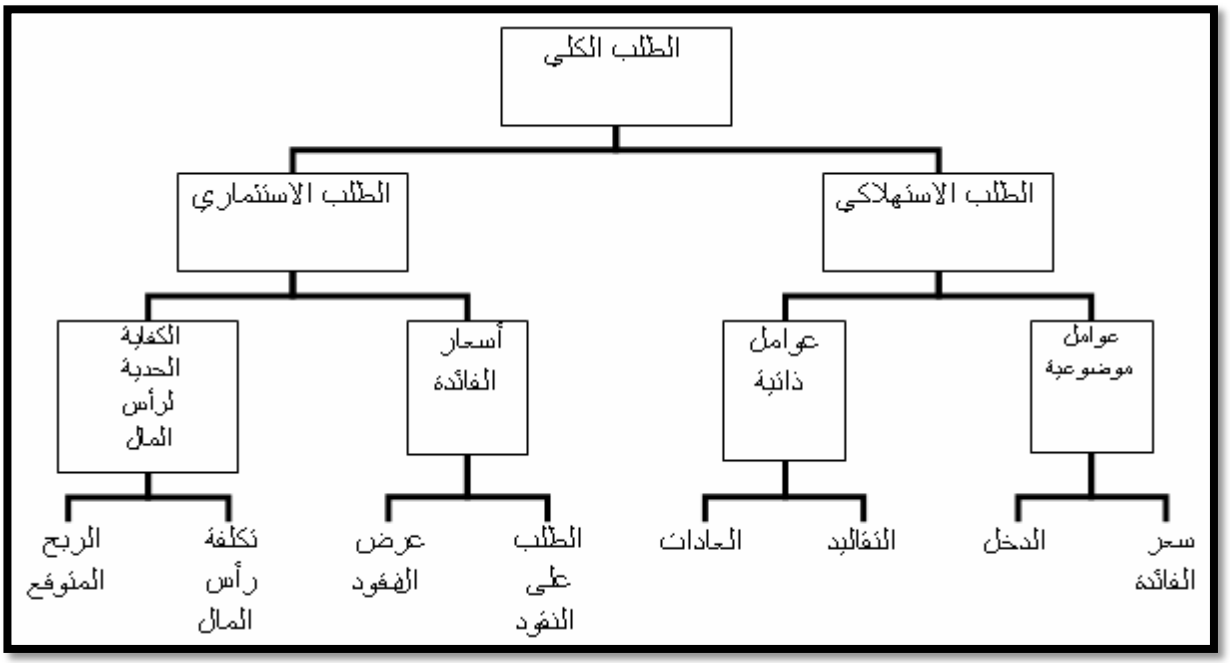

المصدر: ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 23

[1] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 22

خلاصة

بعد التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي و مختلف النظريات التي قامت بتفسيره تبين أن هذا الأخير مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة و زيادة الانتاجية من جهة أخرى، و هذا من خلال الابتكارات التي تساهم في دفع النمو الاقتصادي، بالاضافة إلى التنويع و التحسين في المنتجات التي تسمح بزيادة معدلات النمو و تطور النشاط الاقتصادي الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود ارتباط بين كل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث

علاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: تطورات سعر الصرف وبرنامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: واقع الصرفي في الجزائر

المطلب الثاني: الوضعية الإقتصادية للجزائر خلال الفترة 2000-2015

المبحث الثاني: تقدير تطور المسارات الزمنية لسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والرصيد النسبي للميزان التجاري في الجزائر

المطلب الأول: تقدير المسار الزمني لسعر الصرف خلال الفترة 2000-2015

المطلب الثاني: تقدير المسار الزمني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

المطلب الثالث: تقدير المسار الزمني لرصيد الميزان التجاري النسبي في الجزائر

المبحث الثالث: نمذجة قياسية لأثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2015

خلاصة.

تمهيد

زاد اهتمام الجزائر بنظام صرف الدينار الجزائري مباشرة بعد أزمة سنة 1986، التي كانت بدايتها إحداث إنزلاقات تدريجية للدينار، ثم تلتها تخفيضات للعملة الوطنية وصولا إلى تبني نظام التعويم المدار، و هذا تماشيا مع توجه النظام الاقتصادي الجزائري نحو اقتصاد السوق و المستجدات التي يشهدها النظام النقدي الدولي، كله قصد المساهمة في دعم وضعية أداء الاقتصاد الكلي و على رأسها إستهداف نمو اقتصادي مستدام في ظل الصدمات الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: تطورات سعر الصرف و برنامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر

مر سعر صرف الدينار الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال و في هذا السياق سنتطرق إلى نظام الصرف المتبع في الجزائر منذ الاستقلال و الاصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2015).

المطلب الأول: واقع الصرف في الجزائر

1.نظام الصرف في الجزائر:

المرحلة الأولى :حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غرام من الذهب الخالص، أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال الفترة 1964- تاريخ إنشاء العملة الوطنية- و1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي، ومع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971، أصبحت قيمة الدينار الجزائري مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية ابتداء من جانفي **1971.**

المرحلة الثانية :نتيجة انخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، بدأ الدينار الجزائري يعرف انخفاضات متتالية، حيث اضطرت السلطات الجزائرية إلى تخفيض قيمة الدينار من 4.936 دج لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1980 إلى 8.032 دج لكل دولار أمريكي واحد مع نهاية 1987[1].

المرحلة الثالثة :وهي المرحلة الحاسمة في تاريخ الدينار الجزائري، حيث قامت السلطات الجزائرية بتخفيض قيمة الدينار على مرحلتين بمجموع 70 ٪ وذلك ما بين شهر أبريل و سبتمبر 1994، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية و بين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 ٪ وتبعه انخفاض بحوالي 13 ٪ بين 1998 و 2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية و هذا منذ أوائل 2002.

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 ٪ و 5 ٪ ، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدّينار الرّسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. و بين جوان و ديسمبر 2003 ، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 ٪ وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7,5 ٪. و في سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار

[1] طباش جمال و أخرون، مرجع سبق ذكره ص 316.

الواحد حوالي 73.36 وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.64 وواصل انخفاضه الى 66.82 في نهاية 2007.[2]

وفيما يلي يظهر تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2015:

جدول رقم 01: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (2000-2015) **الوحدة الدولار**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف	75,26	77,11	79,68	77,34	72,06	73,35	72,64	69,36
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف	64,56	72,64	74,39	72,34	77,56	79,85	80,58	100,69

المصدر: البنك الدولي

2.أهداف تبني التعويم المدار:

هناك العديد من الأهداف من بينها:[3]

. تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، و تقليص الفارق الموجود بين سعر الصرف الرسمي و بين سعر الصرف الموازي.

. الحد من نشاط و توسع سوق الصرف الموازي.

. يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

. يعمل على ترشيد الاستهلاك لأنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة و عليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك.

. يعمل على تخفيض الواردات و زيادة الصادرات و منه تحسين وضعية الميزان التجاري.

. يساهم في تنشيط و تفعيل الجهاز الانتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد و منه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتقليص البطالة، النمو الاقتصادي).

. يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة و الانتهازية التي يمارسها بعض التجار و المنتجين و عليه تنعكس بالايجاب على القدرة الشرائية .

[2] شعيب بونوة و اخرون، سياسة سعر الصرف بالجزائر – نمذجة قياسية للدينار الجزائري- ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية 5، جامعة تلمسان، 2011، ص 124.

[3] بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 257.

. يساهم في تنشيط و تفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة و تعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلين في هذا السوق فيما يخص إدارة و معرفة أسرار اليات السوق.

. يساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو و تشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإحلالي للواردات.

المطلب الثاني :الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2000-2015):

شهدت الجزائر عدة تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية و الداخلية ، وفي هذا السياق يجب معرفة تطور ديون الجزائر وأهم البرامج الاقتصادية التي تم انجازها في الألفية الجديدة.

1.الديون الخارجية والداخلية للجزائر: إن الجزائر كانت قد قررت لدى إطلاق أول برنامج تنموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية و الخاصة (الدين التجاري) بشكل يسمح لها بتخفيف هذا العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي، و بذلك تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية من 20.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.6 مليار دولار في 2005 ثم إلى0.5 مليار دولار في 2010و 374.5 مليون دولار نهاية 2013 ، و يتعلق الأمر بجهد مالي استثنائي حيث رافقه تسديد جزء هام من الدين التجاري المستحق لدى دول شريكة، لكن في نفس الوقت كان لابد أيضا من التحكم في الميول إلى المديونية الداخلية جراء تمويل مشاريع التنمية المحلية و الضغط المترتب عن زيادة أجور الموظفين في سياق ساده ضغط على مستوى الاقتصاد الكلي نجم عن عمليات هائلة لسحب الأموال من الخزينة، و هكذا سمح بالتسيير المالي الرشيد الذي تبنته الجزائر بالتحكم في هذه المديونية العمومية الداخلية

(1).التي انخفضت لتصل 14.7 مليار دولار فقط في2013.

البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

تعتبر هذه البرامج من أهم التغيرات التي حدثت في الجزائر، وجاءت لإعطاء نفس و دفعة جديدة للاقتصاد و تجسدت في:

1.برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

عبر هذا البرنامج عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى بعد التجربة المريرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

1.البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي وتضمن محورين رئيسين الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية أما الثاني فيقوم على التحكم

في الإنفاق الجاري للحفاظ على استقرار كتلة الأجور ولقد أعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر بحكم المبالغ المخصصة له والذي أدى إلى نمو حجم الاستثمار العمومي بنسب مرتفعة بلغت في متوسطها 23%.

المبحث الثاني: تقدير تطور المسارات الزمنية لسعر الصر ف والناتج المحلي الاجمالي والرصيد النسبي للميزان التجاري في الجزائر

وسيتم عرض في هذا المبحث ثلاثة مطالب كما يلي :

المطلب الاول : تقدير المسار الزمني لسعر الصرف خلال الفترة 2000-2015

بالاستناد الى برنامج spss المطبق على بيانات الجدول رقم بالملحق تم تقدير المسارات الزمنية لسعر الصرف خلال ثلاث فترات وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم 02

الجدول رقم 02: تقدير المسار الزمني لمعدلات نمو سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة 2000-2015

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل%	F	R^2	الفترة
سعر الصرف Tch	$TCH = e^{4.375 - 0.014t}$	- 1.4	8.564	0.588	2007-2000
	$TCH = e^{4.137 + 0.047t}$	+4.7	23.014	0.793	2015-2008
	$TCH = e^{4.266 + 0.007t}$	+0.7	2.236	0.138	2015-2000
	الحد الادنى 64.56 سنة	الحد الاعلى 100.69 سنة		المتوسط الحسابي 76.21 للفترة 2000-2015	

بالاستناد إلى برنامج SPSS

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم 02 يتبين ان سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة الاولى 2000-2007 سجل معدل تناقص بلغ نحو(1,4-) كمتوسط للفترة و كان يتقلب بين حد ادنى 69,36 سنة 2007و حد اعلى 79,68 سنة 2002، اما الفترة الثانية الممتدة من (2008-2015) فقد سجل سعر صرف الدينار الجزائري معدل نمو بلغ نحو 4,7 كمتوسط سنوي وكان يتقلب بين حد ادنى 64,56 سنة 2008 وحد اعلى 100,69 سنة 2015.

المطلب الثاني: تقدير المسار الزمني للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2015

بالاستناد الى برنامج spss المطبق على بيانات الجدول رقم بالملحق تم تقدير المسارات الزمنية لسعر الصرف خلال ثلاث فترات وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم 03

الجدول رقم 03: تقدير المسار الزمني لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل%	F	R^2	الفترة
الناتج المحلي الاجمالي pib	$Pib = e^{3.727 + 0.144t}$	+14.4	122.374	0.953	2007-2000
	$Pib = e^{5.051 + 0.033t}$	3.3	2.052	0.255	2015-2008
	$Pib= e^{3.943 + 0.099t}$	9.9	104.438	0.882	2015-2000
	الحد الادنى 54.74مليار دولار سنة	الحد الاعلى 213.98 مليار دولار سنة		المتوسط الحسابي133.85 مليار دولار للفترة 2000-2015	

بالاستناد إلى برنامج SPSS

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم 03 يتبين ان الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2007 سجل معدل نمو 14,4 و كان يتقلب بين حد ادنى 54,74 مليار دولار سنة 2001 و حد اعلى 134,28 مليار دولار سنة 2007 ، اما الفترة الثانية الممتدة (2008-2015) فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو بلغ 3,3 كمتوسط سنوي و كان يتقلب بين حد ادنى 137,21 مليار دولار سنة 2009 وحد اعلى 213,98 مليار دولار سنة 2014 ، اما عند تحليل الفترة الكلية فنجد ان الناتج المحلي الاجمالي الجزائري خلال الفترة (2000-2015) سجل معدل نمو بلغ نحو 9,9 و كان يتقلب بين حد ادني 56.76 سنة 2002 وحد اعلى 213.98 سنة 2014.

المطلب الثالث: تقدير المسار الزمني لرصيد الميزان التجاري النسبي في الجزائر

بالاستناد الى برنامج spss المطبق على بيانات الجدول رقم بالملحق تم تقدير المسارات الزمنية لرصيد الميزان التجاري النسبي خلال ثلاث فترات وكانت النتائج موضحة في الجدول رقم 04

الجدول رقم 04: تقدير المسار الزمني لرصيد الميران التجاري النسبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل%	F	R^2	الفترة
رصيد الميزان التجاري النسبي Rbc	$Rbc = e^{0.592 + 0.030t}$	3.0	1.241	0.171	2007-2000
	$Rbc = e^{0.718 - 0.102t}$	-10.2	10.884	0.645	2015-2008
	$Rbc = e^{0.941 - 0.053t}$	-5.3	16.316	0.538	2015-2000
	الحد الادنى0.73 سنة	الحد الاعلى 2.63 سنة		المتوسط الحسابي 1.72 للفترة 2000- 2015	

بالاستناد إلى برنامج SPSS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم04 يتبين لنا ان رصيد الميزان التجاري النسبي الجزائري خلال الفترة (2000-2007) سجل معدل نمو بلغ3,0 و كان يتقلب بين حد ادني 1,55سنة 2002 و حد اعلى 2,63 سنة2006 ، اما الفترة الثانية الممتدة (2008-2015) فقد سجل رصيد الميزان التجاري النسبي معدل تناقص و بلغ نحو 10,2- كمتوسط سنوي و كان يتقلب بين حد ادنى 0,73 سنة 2015 و حد اعلى 2,06 سنة2008 ، اما عند تحليل الفترة الكلية فنجد ان رصيد الميزان التجاري النسبي خلال الفترة (2000-2015) سجل معدل تناقص بلغ نحو 5,3- و كان يتقلب بين حد ادنى 0.73 وحد اعلى 2.63

ولمحاولة الكشف عن طبيعة الاتجاهية بين كل من سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي و رصيد الميزان التجاري النسبي في الجزائر، سيتم تحليل ثلاث فترات بالاستناد الى الجداول الثلاثة سالفة الذكر.

تحليل الفترة الاولى:

لما كان سعر الصرف 74,59 كمتوسط سنوي و سجل معدل تناقص بلغ نحو 1,4- كان رصيد الميزان التجاري النسبي فائض و بلغ 2,09 و سجل هذا الرصيد معدل نمو 3 بالنتيجة كان الناتج المحلي الاجمالي 134,92 مليار دولار و سجل معدل نمو بلغ نحو 14,4 كمتوسط سنوي للفترة الاولى.

تحليل الفترة الثانية:

عند تحليل الفترة الثانية (2008-2015) كان متوسط سعر الصرف 77,82 و سجل معدل نمو 4,7 فكان رصيد الميزان التجاري النسبي 1,35 و لكنه سجل معدل تناقص بلغ نحو 10,2- ،اما الناتج المحلي الاجمالي فبلغ 213,98 مليار دولار و سجل معدل نمو 3,3 و هو اقل من الفترة الاولي.

تحليل الفترة الاجمالية (2000-2015):

عند تحليل هذه الفترة كان سعر الصرف 76,21 و سجل معدل نمو 0,7 كمتوسط للفترة، اما رصيد الميزان التجاري النسبي فكان فائض فبلغ نحو 1,72 و سجل معدل تناقص 5,3- كمتوسط سنوي للفترة .

و يتضح من هذا التحليل ان هناك علاقة اتجاهية بين التغير الحاصل في سعر الصرف و التغير الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي تحت تأثير رصيد الميزان التجاري النسبي

فعندما حصل تحسن في قيمة العملة و مؤشر ذلك معدل تناقص 1,4- خلال الفترة الاولى صاحبه معدل نمو في رصيد الميزان التجاري النسبي بلغ 3 ، فسجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو 14,4، اما عندما تراجعت قيمة عملة الدينار الجزائري و مؤشر ذلك معدل النمو الذي 4,7 صاحبه تراجع في رصيد الميزان التجاري النسبي بمعدل تناقص بلغ نحو 10,2 ، اما الناتج المحلي الاجمالي فسجل معدل نمو اقل من الفترة الاولى و بلغ نحو 3,3

المبحث الثالث: نمذجة قياسية لأثر سعر الصرف على النمو الناتج المحلي الاجمالي

دالة النمو بدلالة سعر الصرف بوحدات لوغاريتمية واحتياطيات الصرف بوحدات لوغاريتمية

بعد معالجة مشكلة الا رتباط الذاتي من الدرجة بطريقة الفرق العام تم التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,945[a]	,893	,876	,11674	2,067

a. Prédicteurs : (Constante), starlres, starltch

b. Variable dépendante : starlpib

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,472	2	,736	54,020	,000[b]
	Résidu	,177	13	,014		
	Total	1,650	15			

a. Variable dépendante : starlpib

b. Prédicteurs : (Constante), starlres, starltch

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	−,623	,418		−1,488	,161		
	starltch	,723	,106	,655	6,794	,000	,890	1,124
	starlres	,584	,060	,932	9,675	,000	,890	1,124

a. Variable dépendante : starlpib

توصيف النموذج:

$$starL\ PIB=F(star\ L\ tch\ ,star\ L\ res,u)$$

الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة:

$$Star\ L\ PIB=L\alpha+\beta_1\ star\ L\ tch+B2\ star\ L\ res+u\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

Star L PIB =لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي.

Star L tch=لوغاريتم سعر الصرف.

Star L res=لوغاريتم احتياطات الصرف.

u=حد الخطأ.

مرحلة التقدير:

بالاستناد إلى برنامج المطبق على المعادلة (1) و تم الحصول على النتائج الموضحة كما يلي:

$$Star\ L\ PIB=-0{,}623+0{,}723\ star\ L\ tch+0{,}584\ star\ L\ res\ .$$

$R^2=0{,}893$

$Dw=2{,}067$

$VIF=1{,}124$

$F=54{,}020$

لدينا إشارة مرونة الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد الجزائري بالنسبة لسعر الصرف موجبة و تساوي 0.723 ، معناه وجود علاقة طردية بين قيمة العملة كمتغير تفسيري و الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع ،فإذا زاد سعر الصرف ب 1% يؤدي إلى زيادة في قيمة الناتج المحلي نحو 0.723%، أو إذا زاد سعر الصرف ب 10% يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 7.23% أي وجود أثر إيجابي.

أما فيما يخص المتغير التفسيري الثاني فهو إحتياطات الصرف فكانت إشارة مرونة الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لتغير احتياطات الصرف ذات إشارة موجبة و قدرت ب 0.584، و معناه إذا زاد احتياطي الصرف ب 10% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 5.84%، أي وجود أثر إيجابي.

وفيما يخص المعنوية الاحصائية لكل من مرونة الناتج المحلي بالنسبة لسعر الصرف بوحدات لوغاريتمية كانت معنوية عند 1% وكذلك الشأن لمرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لإحتياطي الصرف فكانت معنوية عند 1%.

أما فيما يخص المعنوية الإحصائية للمعادلة ككل فإن إختبار في (F) المقدرة 54.020 أثبت وجود معنوية إحصائية 1%.

أما فيما يخص معيار الجودة الإحصائية للنموذج وفق معامل التحديد R^2 و المقدرة ب 0.893 فمدلوله أن نحو 89.3% من التغيرات الحاصلة في الناتج يفسرها نموذج الدراسة بدلالة متغيرين تفسيريين معا هما سعر الصرف بوحدات لوغاريتمية وإحتياطي الصرف بوحدات لوغاريتمية وأما النسبة المتبقية 10.7% تعزى إلى حد الخطأ u و ما يحتويه من معاني كإهمال متغيرات تفسيرية مهمة .

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة معامل التحديد 89.3% كانت مرتفعة و هذا مؤشر جيد على جودة النموذج إحصائيا وتوصيفا أيضا.

أما فيما يخص مشاكل الاقتصاد القياسي فإن النموذج يخلو من مشكلة الإرتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين حدود الخطأ لأن قيمة DW=2,067 وهي واقعة بين Du و 4−Du وهذا بعد المعالجة بطريقة الفرق العام. كما أن هذا النموذج يخلو من مشكلة الازدواج الخطي لأن معامل تضخم التباين VIF=1,124 كان أقل من 5.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري عاش مرحلة ما بعد سنة 2000 و التي تميزت بتطبيق قرارات اقتصادية تصب كلها في رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من خلال تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي. بالإضافة إلى استجابة نظام صرف الدينار الجزائري لمستجدات النظام النقدي الدولي. و قد تبين لنا من خلال الدراسة القياسية وجود أثر موجب معنوي إحصائي لسعر الصرف على النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري عاش مرحلة ما بعد سنة 2000 و التي تميزت بتطبيق قرارات اقتصادية تصب كلها في رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من خلال تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي. بالإضافة إلى استجابة نظام صرف الدينار الجزائري لمستجدات النظام النقدي الدولي. و قد تبين لنا من خلال الدراسة القياسية وجود أثر موجب معنوي إحصائي لسعر الصرف على النمو الاقتصادي.

الخاتمة

خاتمة

إن سعر صرف الدينار الجزائري متغير اقتصادي شديد الحساسية اتجاه المؤشرات الاقتصادية، لا سيما أمام تطور الناتج المحلي الاجمالي و الميزان التجاري النسبي، و مع السعي لتحرير التجارة الخارجية من قبل الجزائر، تصبح سياسة سعر الصرف حلقة ربط فعالة بين الاقتصاديات الدولية و الاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها الايجابي على توازن الاقتصاد الكلي، هذا التأثير يتكون عبر علاقات مباشرة أو غير مباشرة بين قيمة الدينار و مؤشرات الاقتصاد الكلي، و قد مر نظام تسعير الدينار الجزائري بعدة مراحل فبعد أن كان محددا بعملة واحدة و هي الفرنك الفرنسي، ثم بعد ذلك الربط بسلة من العملات بعد سنة 1974، تلتها تخفيضات تدريجية في قيمة الدينار و مراقبتها إلى غاية تبني نظام التعويم المدار سنة 1996، و كان الهدف من ذلك تقريب الدينار من قيمته الحقيقية و تحسين وضعية الميزان التجاري و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، و في هذا السياق تم طرح إشكالية البحث التي تمحورت حول أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي، و من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج :

- يتأثر سعر الصرف بمجموعة من المحددات منها منحى الطلب و عرض العملة سعر الفائدة و الربى
- يتأثر النمو الاقتصادي بمجموعة من المحددات الكمية و أخرى نوعية.
- أثبتت الدراسة القياسية وجود أثر موجب معنوي احصائي بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كمتغير تفسيري و الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع. فإذا زاد سعر الصرف بـ 1% يؤدي إلى زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.723 أو إذا زاد سعر الصرف بـ 10% قد يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بـ 7.23%.خلال فترة الدراسة.

التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بالسياسات الاقتصادية إلزامية لتحسين قيمة عملة الدينار الجزائري مقابل الدولار. وتفادي كثرة تقلبات سعر الصرف لما لها من اثار سلبية على النمو الاقتصادي.

- الاهتمام باستقرار سعر الصرف مرحليا، حتى يسهل لصناع القرار وضع خطط تنموية و تحقيق الأهداف المنشودة أو الاقتراب منها (منها تحقيق النمو القابل للإستمرار).

- ضرورة استبعاد سعر الفائدة من داخل الاقتصاد الوطني لأنه سبب في الركود الاقتصادي و ظاهرة التضخم و تكرر حدوث الأزمات.

- الاهتمام بتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر القابل للاستمرار.

- الاهتمام بالسياسة الرامية لتحقيق فائض في الميزان التجاري النسبي بعيدا عن تقلبات سعر الصرف، كزيادة الاحتياطات من سعر الصرف هذا من شأنه أن يساهم في تحقيق النمو القابل للاستمرار في الأمد القصير، حتى في ظل تقلبات أسعار الصرف مع الاهتمام بتحسين قيمة العملة الوطنية في المدي المتوسط تجنبا للصدمات الخارجية التي تظهر تابعاتها على قطاع التجارة الخارجية، ثم

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
2. حربي محمد عريقات، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1992.
3. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2005.
4. سي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية، 2015 ،الجزائر.
5. عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001.
6. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الاولى،2016.
7. عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار الميسرة، الطبعة 1، 2012، ص124.
8. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)، دار جليس الزمان، عمان، 2010.
9. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994.
10. محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.
11. محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2004.
12. محمد مدحت مصطفى وآخرون، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
13. محمود يونس محمد وآخرون، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
14. مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

المذكرات:

1. إشراق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.

2. بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، –دراسة حالة الجزائر–، جامعة الجزائر –3–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011.
3. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2013.
4. بن قدور علي، دراسة قياسية في سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013.
5. دحماني نور الهدى، سوق الأوراق المالية ودوره في النمو الاقتصادي، جامعة عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2015.
6. سعيدة شبطاني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.
7. صالحي فوزية، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، رؤوس الأموال الدولية)– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2015)،جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2015.
8. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2015.
9. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية(دراسة تحليلية و قياسية)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2013.
10. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2009.
11. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2014.

المجلات:

1. شعيب بونوة و اخرون، سياسة سعر الصرف بالجزائر – نمذجة قياسية للدينار الجزائري– الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية 5، جامعة تلمسان، 2011.

2. صبحي حسون الساعدي وآخرون، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.
3. طباش جمال وآخرون، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
4. كبداني سيد أحمد، قاسم محمد فؤاد، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول الـ"MENA" –مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2013/03.

الملخص

إن كل من النمو الاقتصادي و سعر الصرف تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس وزن الدولة بالنسبة للاقتصاد العالمي، حيث يمثل سعر الصرف نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبي و وحدة النقد الوطني، وقد اهتمت الجزائر بسياسة سعر صرف الدينار التي شهدت تعديلات كثيرة، و تتجلى أهمية سعر الصرف كسياسة تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، حيث تتسم بالفعالية إذا كانت ذات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، و هذا ما فتح المجال لصياغة إشكالية لمعرفة أثر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على النمو الاقتصادي في الجزائر، و لتبيان ذلك اعتمدت الدراسة على دراسة قياسية لسعر الصرف و الناتج المحلي الاجمالي و رصيد الميزان التجاري النسبي في الجزائر من أجل الكشف عن طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015) و توصلنا إلى نتيجة مفادها وجود أثر موجب معنوي إحصائي بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الناتج المحلي الاجمالي. و في الأخير تم استخلاص بعض التوصيات الرامية الى تحسين قيمة العملة الوطنية و تفادي كثرة التقلبات في سعر الصرف و تحقيق نمو اقتصادي مستمر.

Abstract:

Both the economic growth and the exchange rate are considered the most important economic indicators that reflect the weight of the state for the world economy, where the exchange rate represents the exchange rate between the unit of foreign exchange and the National Monetary Unit, and Algeria has been concerned about the policy of the dinar exchange, The importance of the exchange rate as a policy contributes to the development of the national economy, which is effective if it has a positive impact on economic growth. This has opened the way for the formulation of the problem of the impact of the Algerian dinar against the US dollar on economic growth in Algeria. On a standard study of the exchange rate and GDP and the balance of trade balance in Algeria in order to reveal the nature of the relationship between exchange rate fluctuations and economic growth in Algeria during the period (2000-2015) and we reached the conclusion that there is a significant positive effect between the statistical exchange rate and GDP. Finally, some recommendations aimed at improving the value of the national currency and achieving sustained economic growth were draw.